كتاب سيبويه في المخطوطات
قراءة لمشروع «جونفييف أومبير» Genevieve Humbert
ومشروع «سليمان العيوني»

أ. د. محمَّد بن خليل الزَّرُّوق

(عضو المجمع المشارك)

1 - تعريف وتأريخ.

2 - نشرة باريس

3 - النشرتان المصريتان: بولاق وهارون.

4 - حواشي الكتاب وأبوابه وشواهده.

5 - توائم أصل درنبور.

6 - قيد الاستهلال في الرواية المشرقية.

7 - الرواية المغربية وديباجة الرَّبَاحي.

8 - نسخة ميلانو.

9 - مشروع جون درويل.

10 - النسخ بين أومبير والعيوني.

11 - كلمة في الترجمة.

الإبراز الثاني (ربيع الأول 1444هـ = تشرين الأول 2022م).

بسم الله الرحمن الرحيم

(1)

تعريف وتأريخ

جلستُ في مبنى السفارة الفرنسية في طرابلس الغرب في أواخر سنة 2001م إلى الموظف المعني بلقاء طالبي إذن الدخول إلى فرنسا المسمَّى عندنا: «التأشيرة»، ولما أخبرته أنَّ غرضي عمل أبحاث في اللغة العربية والاطلاع على بعض المخطوطات، قال لي: وما شأن دراسة اللغة العربية في فرنسا؟ قلت له: قد عمل أول طبعة لكتاب سيبويه مستشرق فرنسي اسمه «هرتفيك درِنْبُور» Hartwig Derenbourg (1844 – 1908م)، فقال لي: هذا ألماني وليس فرنسيًّا! وإنَّما قال ذلك أخذًا من الاسم، لأنَّه لا علم له بهذه الشئون.

وحقًّا قال، فقد علمتُ من بعد أنَّ أصله ألماني، فوالده - وهو من المشتغلين أيضًا بالمشرقيات-: «جوزيف درِنْبُور» Joseph Derenbourg (1811-1895م) ، يهودي ولد في مدينةماينتس Mainz في جنوب غرب ألمانيا، وعاش في أمستردام في هولندا، ثم استقر في باريس وحصل على الجنسية الفرنسية سنة 1843م، ودرَّس اللغة الألمانية في مدرسة هنري الرابع، وصار مصحِّحًا بالمطبعة الوطنية. وكان ابنه أمثل منه في معرفة اللغة العربية[1].

ومولد الابن في باريس، وتعلم العربية في ألمانيا، وصار مدرِّسًا في مدرسة اللغات الشرقية في باريس، فأستاذًا للغة العربية في مدرسة الدراسات العليا الملحقة بالسربون، وهو أول من شغل كرسي الإسلام بها، وعمل في قسم المخطوطات في مكتبة باريس الوطنية، وانتدبته وزارة المعارف لدَرْس المخطوطات الشرقية في الأندلس، فوضع مجلدين في مخطوطات دير الأسكوريال، ومن أهم أعماله نشر كتاب سيبويه في باريس، المجلد الأول منه سنة 1881م، والثاني سنة 1889م[2].

---

(1) الآداب العربية في القرن التاسع عشر 2/147/2، ومعجم المطبوعات 900، والأعلام 147/2، والمستشرقون 185/1، وموسوعة المستشرقين 241.

(2) اكتفاء القنوع 298، وتاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين 33، ومعجم المطبوعات 899، =

ووصفه محمد بن عثمان السنوسي التونسي (1850–1900م) في رحلته لمَّا ذكر زيارته للمكتبة العمومية الفرنسية في 1889/7/17م بأنَّه: «حافظ دفتر الكتب الخطية أرتفيك درامبورغ، وهو شاب مشارك في عموم اللغات الشرقية القديمة والجديدة مع توسعه في اللغة الفارسية... ووالده جوزاف درامبورغ، كان مصحح المطبعة، وهو الآن شيخ بصير من مشاهير أساتيذ العبراني والعربي»[1].

فعملُ «جونفييف أومبير» Genevieve Humbert (-1942) في كتاب سيبويه استمرار لاعتناء الاستشراق الفرنسي بالكتاب، وسنرى مواصلة «جون درويل» Druel Jean (1971 -) من معهد الدومنيكان في القاهرة العمل في الكتاب للبناء على عمل أومبير.

وأظنُّ أنَّ أول اتصال منشور للباحثين العرب بعمل أومبير كان حين شاركتْ سنة 1992م في ندوة لكلية الآداب بالرباط التابعة لجامعة محمد الخامس أُقيمت بين 27 و29 من شهر شباط، بورقة باللغة الفرنسية عن نسخة ابن خروف (524–609هـ) من الكتاب بالمكتبة الوطنية بباريس برقم 6499، ونُشرت أعمال الندوة في كتاب بعنوان: «المخطوط العربي وعلم المخطوطات» سنة 1994م[2]، ذكرت فيها أنَّها وجدت اثنتي عشرة نسخة من الكتاب زيادة على ما في تاريخ التراث العربي لسزكين، فصار المجموع ثمانيًا وسبعين، واحدة من هذا المزيد مغربية، أشارت إلى أنَّ لها ذكرًا في مجلة البحث العلمي المغربية لم تطلع عليها يومئذ، ولم تذكرها في كتابها، لأنَّه نجز قبل ذلك، فيما يظهر، لأنَّ العدد في كتابها سبع وسبعون نسخة.

وقالت أومبير في هذه الورقة: «تبين لي بعد فحص ستين نسخة من مخطوطات الكتاب، فحصتُ بعضها فحصًا مباشرًا، وبعضها على الميكروفلم، أنَّ هناك أخطاء

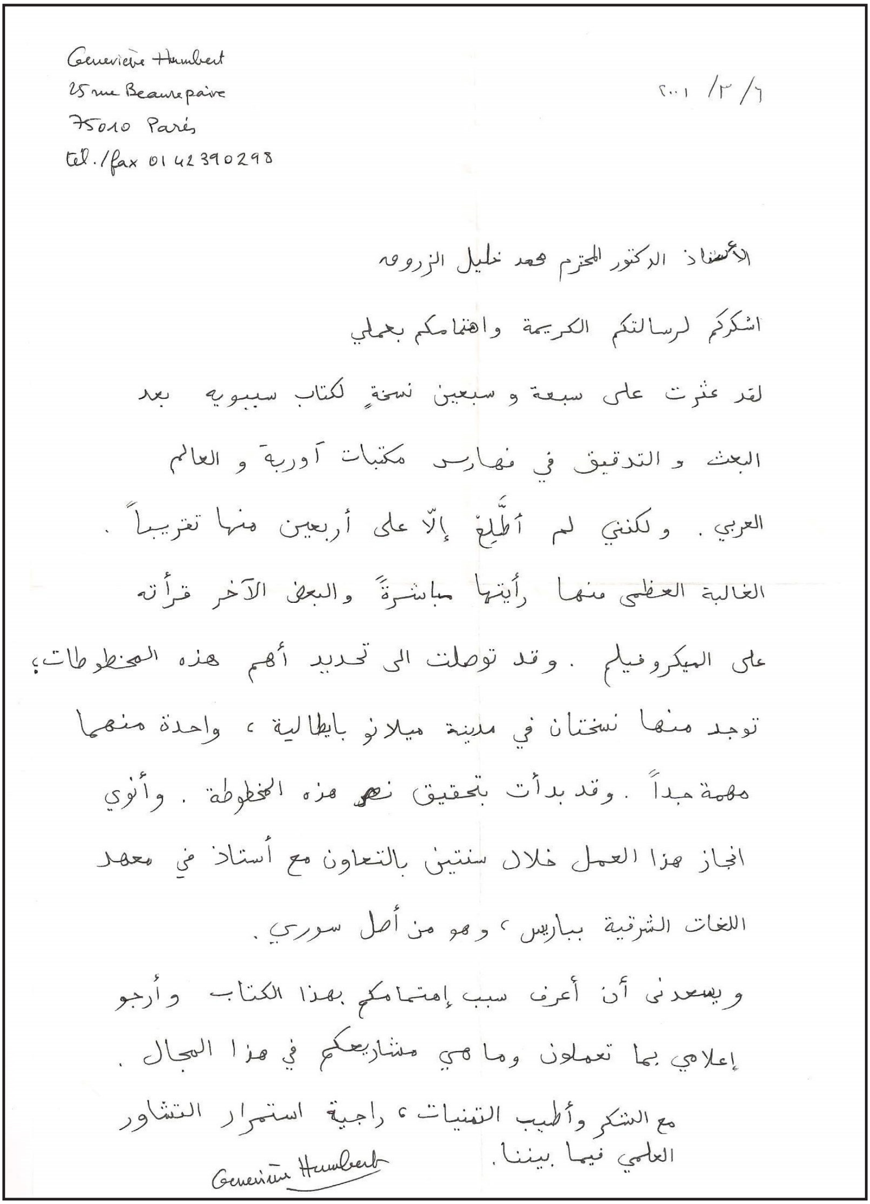
= ودليل الأعارب 139–140، والأعلام 81/8، والمستشرقون 203/1، وموسوعة المستشرقين 242.

(1) الاستطلاعات الباريسية 132.

(2) لهذه الورقة ترجمة بعنوان: الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية، من عمل محمد مفتاح ومؤنس مفتاح، في مجلة معهد المخطوطات 2/59 (2015م).

لايسـتهان بهـا في الطبعـات المختلفـة، بـل إنَّ منهـا مـا قـد يفتـح البـاب أمـام إجـراء تعديـلات جوهريـة على النـص».

ولما علمتُ بعملها على مخطوطات الكتاب أرسلت إليها رسالة ورقية مستوضحًا، كان ذلك قبل انتشار البريد الإلكتروني، فأجابتني مشكورة برسالة مؤرخة في 2001/3/1م:



Geneviève Humbert
25 rue Beaurepaire
75010 Paris
Tel./fax 01 42 39 02 98

٦/ ٣/ ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور المحترم محمد خليل الزروق

اشكركم لرسالتكم الكريمة واهتمامكم بعملي

لقد عثرت على سبعة و سبعين نسخةٍ لكتاب سيبويه بعد البحث و التدقيق في فهارس مكتبات آوربة و العالم العربي . ولكنني لم أطّلعْ إلّا على أربعين منها تقريباً . الغالبة العظمى منها رأيتها مباشرةً والبعض الآخر قرأته على الميكروفيلم . وقد توصلت الى تحديد أهم هذه المخطوطات؛ توجد منها نسختان في مدينة ميلانو بايطالية ، واحدة منهما مهمة جداً . وقد بدأت بتحقيق نص هذه المخطوطة . وأنوي انجاز هذا العمل خلال سنتين بالتعاون مع أستاذ في معهد اللغات الشرقية بباريس ، وهو من أصل سوري .

ويسعدني أن أعرف سبب إهتمامكم بهذا الكتاب وأرجو إعلامي بما تعملون وما هي مشاريعكم في هذا المجال .

مع الشكر وأطيب التمنيات ، راجية استمرار التشاور العلمي فيما بيننا .

Geneviève Humbert

2001/3/6م

عنوان

الأستاذ الدكتور المحترم محمد خليل الزروق

أشكركم لرسالتكم الكريمة واهتمامكم بعملي

لقد عثرت على سبعة (كذا) وسبعين نسخة لكتاب سيبويه بعد البحث والتدقيق في فهارس أوربة والعالم العربي. ولكني لم أطلع إلا على أربعين منها تقريبًا، الغالبية العظمى منها رأيتها مباشرة، والبعض الآخر قرأته على الميكروفلم. وقد توصَّلت إلى تحديد أهم هذه المخطوطات، توجد منها نسختان في مدينة ميلانو بإيطالية، واحدة منهما مهمة جدًّا. وقد بدأت بتحقيق نص هذه المخطوطة. وأنوي إنجاز هذا العمل خلال سنتين بالتعاون مع أستاذ في معهد اللغات الشرقية بباريس، وهو من أصل سوري.

ويسعدني أن أعرف سبب اهتمامكم بهذا الكتاب، وأرجو إعلامي بما تعملون وما هي مشاريعكم في هذا المجال.

مع الشكر وأطيب التمنيات، راجية استمرار التشاور العلمي فيما بيننا.

(توقيع)

ومرادها أنَّها اطلعت على تسع وأربعين، لأنَّها لم تطلع على سبع عشرة نسخة، واستبعدت إحدى عشرة بدا لها أنَّها غير مهمَّة، كما ذكرت في كتابها. والجديد في هذه الرسالة بالقياس إلى ما هو منشور من أخبار هذا العمل أنَّها شرعت في تحقيق نص نسخة الأمبروزيانا، ولا أدري لماذا توقف عملها فيها؟ ويحاول الآن جون درويل في القاهرة بعد جمع الأجزاء الباقية المفرقة من النسخة تحقيق النص. وأخبرني جون مشكورًا في رسالة إليكترونية مؤرخة في 2022/8/5م أنَّه أخبرها في آخر اتصال بها قبل أكثر من خمس سنوات بنِيَّته في العمل على النسخة فلم تخبره بشيء عن عملها.

وقد أنجزت أومبير بحثها وأُجيز لدرجة الدكتوراه سنة 1992م في جامعة باريس الثامنة، ومن الواضح أنَّها نقحته وزادت فيه، لأنَّها وصفت الأطروحة بأنَّها أصل الكتاب، وكان عنوانها: Premieres recherches sur le Kitab Sibawayhi «البحوث الأولى عن كتاب سيبويه»، والكتاب المنشور سنة 1995م كان بعنوان: Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi «طرق نقل كتاب سيبويه».



ويجوز أنَّ نفهم كيف أُنجز العمل مما ذكَرَتْه في صفحة الشكر من الإعانات على إنجازه، فهي تقول: إنَّ معهد البحوث وتاريخ النصوص كان هو مصدر الفكرة التي بنت عليها بحثها، وإنَّها وجدت معونة في التنفيذ والتنقل من وزارة الخارجية، والمعهد الفرنسي لدراسات الأناضول في إستانبول، وفي التمويل من مؤسسة سانجي بولينياك Singer-Polignac،

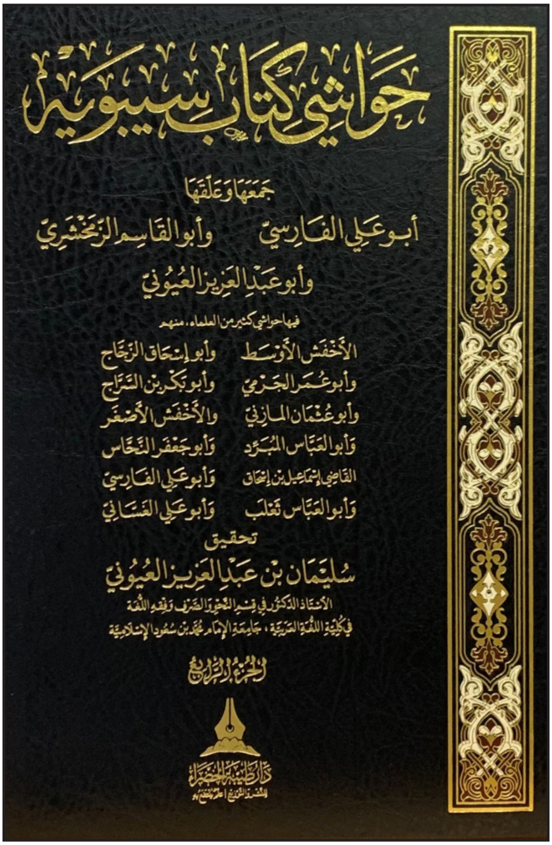
وهي مؤسسة معنية بالفنون والآداب، واقترح مدير معهد لغات الشرق الأوسط وثقافاته أن تنشره المؤسسة التي يديرها.

ولم يترجَم هذا الكتاب إلى اللغة العربية على ما فيه من مباحث نفيسة، وجهد كبير، وعلى تعلُّقه بأعلى كتاب في علم العربية منزلةً وزمنًا، بل في دراسة اللغات عامة - إلا بأَخَرَة سنة (1442هـ / 20021م)، أي كان بين صدوره وترجمته ست وعشرون سنة. وصدرت الترجمة عن معهد المخطوطات العربية في القاهرة، من عمل الدكتور مراد تَدْغوت، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان مدير معهد المخطوطات، كان.



وقد استمعتُ إلى محاضرة للدكتور سليمان العيوني (1969م -) ناشر كتاب «حواشي سيبويه» أخذًا من سبع وثلاثين نسخة، وكانت يوم 19 من ذي القعدة سنة 1443هـ الموافق 2022/6/19م، ونُشرتْ على اليوتيوب في اليوم التالي بعنوان: «حواشي كتاب سيبويه: مراحل

جمعها وطرائق تحقيقها»، ولم يذكر فيها هذا البحث، حتى حين سُئل عن عناية المستشرقين بكتاب سيبويه، لم يذكر إلا ناشره الأول درنبور، مع أنَّ لهذا البحث تعلُّقًا شديدًا بعمله في جمع الحواشي ونشرها مجرَّدة عن الكتاب.



وقد عُرض كتاب أومبير مترجَمًا أول مرة في معرض القاهرة في كانون الآخر (يناير) سنة 2022م، فكان بين ورود العلم بالمشروع سنة 1992م وتوزيع ترجمته العربية ثلاثون سنة، وهذا زمن طويل جدًّا.

وأظنّ أنَّ اتجاه معهد المخطوطات العربية[1] في القاهرة إلى ترجمة الكتاب كان بعد

(1) وقال لي الأستاذ مراد تدغوت مترجم الكتاب مشكورًا في اتصال يوم (19 / 8 / 2022م): إنَّه اطلع على الكتاب في مطلع عقد الألفين، وإنَّه لما بدأ مشروعاته في الترجمة كان هذا الكتاب على قائمة الأعمال التي يتطلع إلى ترجمتها.

التواصل والتعاون الذي كان بين معهد المخطوطات ومعهد الدومنيكان في القاهرة برئاسة جون درويل (كان رئاسته بين 2014 و2020م):

- ففي أيار ٢٠١٩م: نشر معهد المخطوطات في مجلته بحثًا بعنوان: «كتاب سيبويه.. دراسة كوديكولوجية لنسخة كوفية؟» لجون درويل، بترجمة تامر الجبالي، يقصد نسخة ميلانو المفرَّقة، وعلامة الاستفهام للإشارة إلى أنَّ ذلك افتراض لما يثبت.

- وفي ١٨ تموز ٢٠١٩م: نشر المعهد في سلسلةٍ للنشر الرقمي ورقة بعنوان: «كتاب سيبويه بين أيدي المستشرقين والعرب» لجون درويل ويوسف السنَّاري، وهو تتبع لنشرات الكتاب وبيان مجمل لما بُنيت عليه من النُّسَخ.

- وفي ٢٣ تموز ٢٠٢٠م: نظَّم المعهد محاضرة لجون درويل بعنوان: «كتاب سيبويه.. الروايات المشرقية والمغربية في مخطوطة ميلانو»، وأفاد فيها أنَّ ترجمة كتاب أومبير نجز شطرها، وأنَّ نسخ كتاب سيبويه المعروفة بلغت مائة وخمسًا.

وقاعدة عمل «أومبير» الوصف الواسع المفصَّل للنسخ التي اختارتها للوصف، وهي تسع وأربعون نسخة اطلعت عليها أو على صورها، من ستين نسخة استطاعت الوصول إليها، من سبع وسبعين علمت بخبرها. وهذا الوصف يقع في الكتاب آخرًا، ولكنَّه في الإنجاز كان أولًا، فقد أنجزته ثم استثمرته في تقويم المطبوعات والمخطوطات ومعرفة أقدارها ومنازلها، وتبيُّن روايات الكتاب وتاريخ مسيره في الزمن وفي أيدي العلماء وما خدموه به، وما علقوه عليه، مع ما تفيده كتب التراجم وتاريخ النحو، وما يُبنى على ذلك من وصايا نشر المتن والحواشي، لا في كتابها هذا فحسب، بل في كل ما نشرت في شأن الكتاب من أوراق شاركت بها في ندوات، وانظر مسرد أعمالها في مقدمة المترجم (ص 17-21)، وبعضها تُرجم، وبعضها ما زال بالفرنسية، وآخرها في هذا المسرد كان في نيسان سنة 2005م بعنوان: «النُّسَخ النفيسة من كتاب سيبويه»، شاركت به في ندوة بعنوان: «المخطوط العربي والهوية الحضارية»، من تنظيم مركز سوس للحضارة والتنمية، التابع لكلية الآداب في جامعة ابن زُهْر في أكادير

بالمغرب، غير أنَّ مجموع أبحاث الندوة لم ينشر إلا سنة 2017م[1]، والبحث منشور فيه بالفرنسية. ويكاد يكون جِمَاعُ كل أوراقها في كتابها هذا، ولا نُبعد عن الصواب إن قلنا: إنَّه يغني عنها جميعًا، إلا بعض التفاصيل والتفاسير للنتائج التي وصلت إليها، وأثبتتها في كتابها.

(2)
نشرة باريس

ومن الواضح أنَّ دراسة هذه المخطوطات الكثيرة قد فتحت أبوابًا لأبحاث ومسائل وإشكالات في شأن الكتاب كان يجوز المضي فيها إلى غايتها، ولكنَّها اختارت أن يكون عملها في تاريخ رواية الكتاب، واختارت في هذا الباب أن تتبين الملامح العامة، وأن ترسم صورة شاملة لهذه الرواية وأنواعها وأطوارها وأعلامها، والنُّسَخ التي تنتمي إلى كل نوع أو طور أو عَلَم.

وأول ما أفادنا به هذا البحث التقويم المفصَّل للمطبوعات التي عرف الناس بها في هذا العصر كتاب سيبويه، واستعملوه بها في أبحاثهم، وبنوا عليه آراءهم، فهذا البحث عرَّفنا الفرق بين كتاب المطبوعات، وكتاب المخطوطات، كما تعبِّر، وهو ليس فرقًا شاسعًا، أو بونًا بعيدًا، وهي تقرُّ بذلك إذ تقول: «... وعلى الجملة فإنَّ الحُكم بأنَّ النصَّ المطبوع طابق مطابقة كبيرة جدًّا أصل الكتاب - حُكمٌ لا يخلو من وجاهة، بصرف النظر عن الاختلافات اليسيرة» (ص42-43)[2]، كذا تقول هنا، وتقول في ورقتها عن نسخة ابن خروف: «تبيَّن لي بعد فحص ستين نسخة... أنَّ هناك أخطاء لا يستهان بها في طبعات الكتاب، بل إنَّ منها ما قد يفتح الباب إلى إجراء تبديلات جوهرية في النص»[3]، والفرق

(1) على صفحة الغلاف 2016، وفي صفحة الداخل 2017، وهذا معناه: تاريخ التقديم للنشر، وتاريخ الإنجاز.
(2) لا ألتزم في النقل تعبير المترجمين، لأسباب سأذكرها في الكلام على الترجمة.
(3) الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية، مجلة معهد المخطوطات 59 / 2 / 220 (2015م).

بين الحكمين أنَّ مقادير الفروق قليلة مقيسة إلى حجم الكتاب، ولكن بعضها مهم، كالذي يتمم أسقاطًا، أو يَفْصِل كلام سيبويه من كلام غيره.

وهي لا تحكم بهذا الحكم فحسب على المطبوعات، بل على نقل الكتاب في كل الأزمنة، فتقول: «وصلتُ إلى رأي هو أنَّ الكتاب -على أنَّه مرَّ على تأليفه أكثر من ألف عام - لم تَجْرِ عليه تغييرات عميقة، فهو نصٌّ مستقرٌّ بصورة لا تخطئها العين» (ص 44). والحكمان مهمان من باحث ليس له موقف متحيِّز إلى التراث العربي وكتاب سيبويه، وكان الكتاب شغله الشاغل سنوات طويلة. وهذا بعضٌ من الفرق بين دراسة المستشرقين ودراسة الشرقيين للتراث العربي، فهي نظرة من الخارج ترى ما لا يراه الذي في الداخل، ويتنبه صاحبها على ما لا يتنبه عليه غيره من المألوفات، مع فروق أخرى لا مجال إلى ذكرها هنا، على أنَّ آفات التحيُّز بدت في مواطن أخرى سأشير إلى بعضها.

فأمَّا المطبوع فدراستها تؤكد ما يعلمه المتخصصون في النحو، والممارسون للكتاب، فضلًا عن المتخصصين في سيبويه، من أنَّ ما بين أيدينا من المطبوع دون ما يطمئن إليه الباحث المتصفِّح، وما يطمح إليه الدارس المتفحِّص، وأنَّ الكتاب ما زال مفتقرًا إلى عمل كبير يكافئ منزلته في العربية وتراث الإسلام، ويحيط بعمل العلماء السابقين فيه، وينتفع بنسخه الكثيرة، ويتبين رواياته، ويبني على ما صنعه العلماء القدامى من نُسَخ له، فقد جهدوا جهدهم في المقابلات والتعليقات، وبقي أن يُستثمر عملهم، ويخرج للكتاب نشرةٌ على منهج واضح يستدرك ما أخلَّت به الطبعات السابقة. والمؤلفة تقول: «بعد مائة سنة من ظهور المجلد الثاني من طبعة درنبور لا نثق أنَّ النصَّ أُصلح إصلاحًا تامًّا ثابتًا، بل يمكن التوصل إلى نص أقرب إلى ما وضعه المؤلف» (ص 93).

فأمَّا طبعة درنبور فبُنيت على أربع نسخ عنده، وهن المرموز لهن بـ A وB وC وL، وثلاث أبلغه بفروقهن مدير دار الكتب الخديوية يومئذ المستشرق الألماني فلهلم سبيتا (Spitta Wilhelm (1818-1883م - وقد تولَّى إدارة الدار بين سنتي 1875 و1882م[1]- وهن المرموز لهن بـ E وF وG، حتى الفصل 45 فحسب[2]، ورمز بـ D إلى نسخة من شرح الرماني، وبـ H إلى نسخة من شرح السيرافي، وبـ M وO إلى نسختين من شرح الشَّنْتَمَري، ورمز بـ N إلى نسخة لم تَعْرفها ولم يُعَرِّفها هو، وذلك من 152/2، ثم توقفت الإشارة إليها آخر الفصل 507، وتظنُّ أنَّها رمز لشرح من الشروح وقف عليه بعد إنجاز الجزء الأول.

فـ C غير مكتملة، فمنها الجزء الأول فحسب، و لم يستعن بها إلا في الثاني، فإذًا كان عنده A وB وC للجزء الأول، و A وB وL للثاني.

وA في المكتبة الوطنية بباريس arabe 3987 (أو 1155 من الملحق العربي)، وهي أصل نشرته، وليست مؤرخة، ولم يعرف مكانها، ورجَّح أنَّها من النصف الأول من المائة الثامنة، وسيأتي الكلام عليها، وأما B وC فهما من سان بترسبورغ، ولكنَّهما بقيتا عنده في باريس سنوات، وB مؤرخة في 1138هـ، وبها سَقْط كثير من انتقال النظر، وهي تخالف رواية A وتشبه رواية ابن طلحة، وC مؤرخة في 547هـ، نسخت من أصل قرئ سنة 389هـ على ابن جني، ويقول: لا نسخة تساويها في الصحة والتحري بعد نسخة الأسكوريال L. فالنسخة الكاملة التي اعتمد عليها في العمل كله هي A.

---

(1) كما في موقع الدار، وفي كتاب: دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها لأيمن فؤاد سيد ص 97 أنَّه تولى ذلك بين 1883 و1989؟ مع علامة الاستفهام، وهو خطأ، وفي كتاب المستشرقين للعقيقي 398/2 أنَّ حياته بين 1853 و1883م، وهو خطأ، صوابه في الطبعة الأولى منه (1948م) ص 108، وفي حواشي الأستاذ هارون للكتاب 50/1 محاولة لإصلاحه، فجعل ميلاده سنة 1835م. وله ذكر في اكتفاء القنوع 19-21، وفي الأعلام 156/5، وميلاده ووفاته فيه على الصواب.

(2) وهو يقول: إنَّه لم ينتفع بهن إلا بمقدار ضئيل من المقابلات. الكتاب (هارون) 49/1.

(3)

النشرتان المصريتان: بولاق وهارون

وأمَّا نشرة بولاق فأصلها بلا شك نشرة باريس، والمؤلِّفة ترى أنَّها «لم يُرجَع فيها إلى أي مخطوطة للكتاب، على غير ما تُوهِم به بعض التعليقات في الهوامش التي تبدأ بعبارة مثل: هكذا في نسخ، ووقع في نسخ أخرى، فإنَّ مصدرها إمَّا الشَّنْتَمَري وإمَّا السِّيرافي» (ص 99).

وهي في هذا تردُّ على الأستاذ هارون في مقدمته حيث وصف طبعة بولاق، فقال: «استعانت بمخطوطات أخرى لم يعيِّنها مصحح النسخة، والمعتقَد أنَّها نسخ دار الكتب المصرية» (55/1)، وذكر أمثلة من التعليقات التي تشير إلى النسخ.

والتأمُّل في تعليقات طبعة بولاق يفيد بلا شك أنَّها قوبلت بنسخ مخطوطة بخلاف ما تذهب إليه المؤلفة، ولكن يعيب ذلك أنَّه لم تُبَيَّن هذه النسخ، ولا كان ذلك على منهج مطَّرد، وكأنَّه كان يكون إذا استشكل المصحح شيئًا، وما من سبب يدعو إلى تكذيب المصحِّح في المواضع التي ذكر فيها النسخ.

ومن أبْيَن الدليل على صحة ذلك آخر تعليق ذكر فيه النسخ في 337/2، فقال: «كذا في المطبوع، وفي نسخة...»، لأنَّه جاء بعد انقضاء ما بيد المصحح من شرح السيرافي، ولا تعلُّق للتعليق بشيء من الشواهد، فلم يبق إلا أن يكون المقابَل به نسخة مخطوطة حقًّا، والإشارة إلى انقضاء ما بيده من شرح السيرافي كانت في 329/2.

وفي موضع أشار إلى نسختين، فقال: «وفي نسختَيْ خَطٍّ في هذا المقام» 4/2، وعرفنا من الأستاذ هارون 198/3 أنَّهما نسختاه أ و ب، وفي موضع فرَّق بين النسخ فقال: «كذا في المطبوع وبعض نسخ الخط، وفي بعضها الآخر...» 70/2، وفي موضع شملها بالحكم فقال: «جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بين البيتين» 2/[1]299.

(1) وهذه مواضع ذكر النسخ بحسب تتبعي: 34/1 و44 و59 و62 و77 و79 و141 و145 و222 و225 و271 و329 و404 و484 و486 و4/2 و70 و74 و216 و299 و305 و337.

فصاحب نشرة بولاق إذًا جعل نشرة درنبور الأصل، وبدَّل فيها أشياء قليلة، ومصدره إمَّا فروق درنبور، وإمَّا نسخه المخطوطة، وإمَّا شرح السِّيرافي وشواهد الشَّنْتَمَري، بغير تنبيه، ونبَّه على فروق قليلة هي إشكالات، بمقابلتها بما سلف، ومنه نسخ دار الكتب، ولم يعيِّن شيئاً من ذلك. وقوله: «بيدنا أو بأيدينا» لدفع احتمال أن يكون المراد نسخ درنبور، لأنَّه يعنيها في مواضع، كما في أول موضع 34/1 (بولاق) 26/1 (باريس).

وأمَّا الأستاذ عبد السلام هارون فهي تعيب عليه:

- أنَّـه تـرك نسـخة دار الكتـب «١٣٩م نحو»، وهي مجلدان من نسـختين قديمتين، وإحداهمـا أقدم قطعة مؤرخة للكتاب معروفـة - وهي عند درنبور، وأخبره بفروقها مدير الدار غـير مسـتوفاة - وتقول: إن هـارون فوَّت بذلك فرصة لا مثيل لهـا لنقد نص الكتاب نقـدًا جديـدًا بعد مضي ثمانين سـنة على طبعه (ص ١٠١).

- وأنَّـه اختار النُّسَـخ الحديثـة مشرقية الخط ليُـسْر قراءتهـا (ص ١٠٠-١٠١)، وقال في شـأن هـذه المتروكة: «والانتفاع بهذه النسـخة جدُّ عسـير، ولا تصلح إلا للاسـتئناس» (٥٨/١).

- وأنَّ عمدته كانت طبعة درنبور، أي لا النسخ التي ذكر(ص ٩٩)، وعضَّدت ذلك بقوله: «وأمَّا نسـخة ط التي أشـير إليها في الحواشي فهي طبعة ديرنبورغ التي حظيت بأصح النسـخ من كتاب سـيبويه (كـذا)، وقد جعلتُهـا أساسًـا في المعارضة، وأثبـتُّ الزيادة التي وجدتهـا فيهـا... كما انتفعـتُ بالقراءات المثبتة في حواشـيها عن أصولهـا في توجيه النص» (٦٠/١).

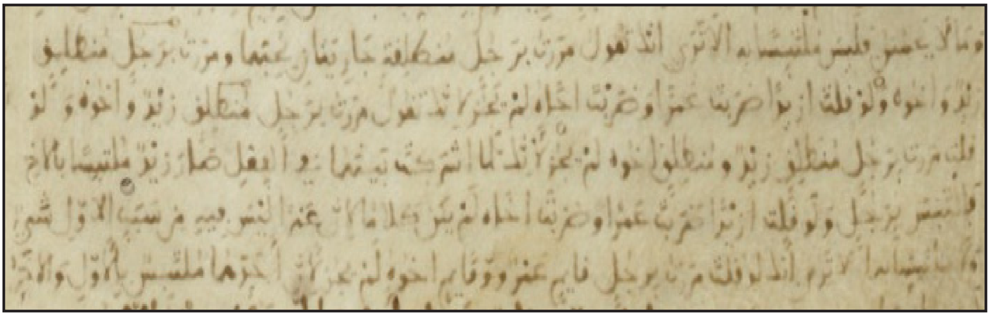
- وأنَّـه ظهـر لها أنَّـه بدءًا من الجزء الثـاني اعتمد على طبعة بـولاق أكثر من طبعة باريـس (ص ١٠٠ الهامـش ٢)، ولم تذكر أمارة على ذلك، ومن الشـواهد ما لا يسـاعد على ما ذهبـتْ إليـه، ومنها هـذا الموضع في أواخر الكتـاب في طبعة درنبـور ٢٢٦/٢: «وقالوا: رحِمْتُه رحْمـة كالغَلَبـة، وذقَطها ذقَطًا، وهو النكاح»، ولم يعلـق درنبور هنا بشيء، وذلك يفيد أنَّ كل نسـخه كذلك، وفي طبعة بولاق ٢١٦/٢ في الحاشـية: «كذا في المطبوع، وهو تكرير لما سبق، وليس في نسـخ الخط التي بأيدينا». وفي طبعة هارون ٩/٤ النص إلى «الغلبة» فحسـب، وفي

الهامـش: «بعـده في جميع النسـخ: وذقطها ذقطًا وهو النـكاح، وهو تكـرار لما سـبق». فقول هـارون: في جميع النسـخ - ملائم لصنيـع درنبور، لا لصنيع مصحح بولاق، لأنَّ هذا أشـار إلى مخالفة نسخ.

وما أغفلته نسخة بولاق وهارون أنَّ درنبور ذكر أنَّ الموضع الأول قبل أسطر سقط في أغلب نسخه، ولم يثبت إلا في نسختين إحداهما ، فلا تكـرار إذًا إلا في هذين.

وأنَّه اعتمد النص المطبوع، ولم تكن مقابلته بالمخطوط مقابلة تامة ولا كادت (ص 102)، وتستشهد بموضع وقع فيه سَقْط في المطبوعات الثلاث، وأخذت التتمة من نسخة ابن خروف:

- ففي طبعة درنبور 45/1 س11: «ألا ترى أنَّك تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، لأنَّك لمَّا أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبسًا بالأخ فالتبس برجل، ولو قلت: أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه - لم يكن



كلامًا، لأنَّ عمرًا ليس من سبب الأول ولا ملتبسًا به، ألا ترى أنَّك لو قلت: مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه - لم يَجُز، لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول، والآخر ليس ملتبسًا».

- وهو كذلك في طبعة بولاق 55/1 س6، وفي طبعة هارون 107/1 س16، مع فرق سأذكره عن قليل.

- ونقلَتِ النص (ص 102) من نسخة ابن خروف (ق 8 و / س 31-35)، وهو: «ألا ترى أنَّك تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه،

ولو قلت: أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه - لم يجُز، لأنَّك تقول: مررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، ولو قلت: مررت برجل منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه - لم يجُز، لأنَّك لمَّا أشركتَ بينهما في الفعل صار زيد ملتبسًا بالأخ فالتبس برجل».

وما تحته خط ساقط من المطبوع، وهي تقول: إنَّه في جميع نسخ الرَّبَاحي تامٌّ كهذا، مع أنَّها نقلت من نسخة ابن خروف ولم تذكر غيرها هنا، ولا ندري كيف هو في نسختَيِ الأستاذ هارون، وهي لم تطلع عليهما، وتخمِّن في شأنهما تخمينًا (ص 100 هامش 5، وص 378، وهما المرموز إليهما عندها بـ V6 وV8).

وهي تقول: إنَّ السَّقْط سببه انتقال نظر، وليس ذلك بصحيح، لأنَّ ما بين مبتدأ السقط ومنتهاه ليس نفس الكلمة حتى يكون انتقال نظر، فهو بين «أخوه» و«لم يجز»، وعلى مبدئه ومنتهاه في نسخة ابن خروف علامتان، وذلك يدل على أنَّه زيادة نسخة، لا انتقال نظر.

وما يؤكد أنَّ نص هارون ليس من المطبوع فرقٌ لم تَتَنَبَّه عليه المؤلفة، فعند درنبور وبولاق: «لأنَّ عمرًا ليس من سبب الأول ولا ملتبسًا به»، وعند هارون: «لأنَّ عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسًا به»، فهذا الفرق يدلُّ على أنَّ مصدره ليس المطبوع.

وهي تقول: إنَّ سقوط «لم يجز» أخلى النص من أي معنى (ص 102)، وليس ذلك بصحيح، فالنص مفهوم بغير السَّقْط، لأنَّ السقط زيادة في الإيضاح، ولا يُخِلُّ سقوطه بالمعنى، وقد يكون حاشية مُدرَجة.

بل الساقط مكرَّر في الثابت، ففي الساقط منعُ نحو: «مررت برجل منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه»، وهو هو الممنوع في الثابت: «مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه»، وهو المنظَّر بقوله في الثابت وفي الساقط معًا: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه».

واتخذ الأستاذ هارون نسخة دار الكتب المصرية «65 نحو م» أصلًا في جلِّ الجزء الأول، وهي من رواية الرَّبَاحي، ومجهولة الزمان والمكان، وتقدِّر المؤلفة أنَّها من المائة الثانية

عشرة، ثم رمز إليها بـ «ب» (تقول: أول ظهور لهذا الرمز في 386/1)، واتخذ نسخة دار الكتب المصرية «141 نحو» أصلًا، إذ رأى أنَّها أصح، وهي مؤرخة في 1139هـ، وهي G عند درنبور، ثم في أول الجزء الثالث رمز إليها بـ «أ». واستعان بنسخ أخرى وشروح، وقال: إنَّه اتخذ طبعة باريس أساسًا في المعارضة، كما سلف.

ففي طبعة الأستاذ هارون قصور في تطلُّب النُّسَخ، إذ اكتفى بما في القاهرة، واختار منها الأحدث والأيسر، وترك نسخة قديمة مهمة، وتردَّد في اتخاذ الأصل بين نسختين، ثم أراد ألا يذهب شيء من النص، فحيثما وجد زيادة زادها في المتن، كما أخذت عليه بحق (ص 104)، واختار من القراءات ما أدَّاه إليه نظره، فصنع نصًّا مختارًا مبنيًّا على رأيه، لا على نسخة أو رواية، ولا على منهج واضح مسبَّب، وكأنَّ هذا هو سبب تسميته الأصل الثاني «أ» بدءًا من الجزء الثالث. ولكن المؤلفة كانت متحاملة عليه لا تفوِّت فرصة في ذم عمله (انظر أيضًا ص 147-148)، واتهمته بلا بينة أنَّ نصَّه من المطبوع لا من المخطوط.

ولا يعيب نشرة هارون أنَّها خَلَت من فروق درنبور، كما أخذت عليه بغير حق (ص 104)، لأنَّ نسخه غير نسخه، وما كان له أن ينقل تلك الفروق إلى طبعته، وأغلب الفروق عند هارون كانت بين نسختيه وطبعة باريس، وكان يجب عليه أن يذكر صفحات طبعة باريس لذلك، حتى يسهل الوصول إلى مواضع الفروق التي يذكرها.

والمؤلفة تظنُّ أنَّه أخذ فروقًا من طبعة كَلْكُتَّا في تحقيق حواشي الأخفش والجرمي والمازني (ص 100 الهامش 2)، وما كان محتاجًا إلى ذلك، وهي في نُسخه، فقد عدَّ من مزايا طبعته: «إثبات جميع شرح أبي الحسن الأخفش الذي امتازت به المخطوطات 65م و140 و141، وقد آثرتُ أن يكون ذلك مفردًا في الحواشي تنقية لأصل الكتاب، وخشية أن يختلط به» (61/1). وأكثرها في أول الكتاب، وفعل مثل هذا في حواشي الجرمي والمازني[1].

(1) ومن أمثلته: 160/1 و336/2 و373/3.

(4)
حواشي الكتاب و أبو ابه وشواهده

ولا شك أنَّ طبعة درنبور فاقت الطبعتين المصريتين بنصِّها الملتزَم فيه في الغالب بأصلٍ هو A، وهو أتم نُسَخِه، ولم يَدَعْه إلا في مواضع الخروم، وهو رواية مغربية، واطِّرادِ ذكر فروق نسخه الأخرى في الهامش، وكثيرًا ما كانت رواية مشرقية، كما ذهبت المؤلفة بحق (ص103-105).

ويعيب نشرته مع قلة النسخ التي بنى عليها أنَّه نقل الحواشي المدرجة التي في أصله إلى الهامش، وهي قليلة بالقياس إلى نسخه الأخرى، وقد حرص على تنقية المتن منها، ولكنها لم تكن ممتازة من عمود المتن في كل إدراج، ولا واضحة المبتدأ والختام في كل موضع، وكثيرًا ما اختلطت به، وهذا من مشكلات الكتاب العويصة المفتقرة إلى شدة التحري وطول الدرس، والمقابلة بين عدد وفير من النسخ، وسيأتي مثال لذلك عن قليل.

وفي رأيي أنَّ الحواشي القديمة لثلاثة العلماء الرواة للكتاب - وهم أبو الحسن الأخفش، وأبو عمر الجَرْمي، وأبو عثمان المازني - جزء من الكتاب كما بلغَنا قديمًا من رواية المبرد على الأقل، ويجب أن تبقى حواشيهم في متنه ممتازة عن الأصل بعلامة ما، من تصغير الخط أو تلوينه أو علامة ما كانت، وليس هذا بمستغرب، فقد رأينا أمثال هذه الحواشي مدرجة في الأصول القديمة كنوادر أبي زيد، والكامل للمبرد.

والمؤلفة تشرح هذا وارتباطه باختيار درنبور للنسخة A، بأنَّه رأى أنَّ قلة الحواشي المدرجة في النسخة دليل على أصالتها وقربها من الأصل، وأنَّ ناسخ A سبقه إلى تنقية المتن، وقال: «تتضمَّن الحواشي آثار مناقشات حادَّة، وتنطوي على كثير من الملاحظات والشروح التي ترجع إلى عصور مختلفة، وكثيرًا ما طغت على النص حتى أصبح من العسير فصلها عنه، وهذه الإضافات وضعتُها أسفل الصفحات كلما تعرَّفت عليها، غير أنِّي في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النص وأصبح من العسير فصلها عنه»[1].

(1) مقدمة النشرة كما في الترجمة المثبة في طبعة الأستاذ هارون 46/1، وانظرها أيضًا في كتاب المؤلفة 108.

وتعلق المؤلفة على فهمه وصنيعه وأثره في تقويم النسخ بقولها: «ولما غالى درنبور في معيار إدراج الحواشي قلَّل من قدر C (وهي المنقولة عن أصل لابن جني)، وبالغ في تقدير B، وقد صنفتُها في النسخ المتأخرة المشحونة بالأخطاء، ولم يتنبَّه على أنَّ إدراج الحواشي راجع إلى حالة النص التي عليها جميع النسخ المعروفة اليوم، ومنها A» (ص 109)، وقالت أيضًا: «ويبدو أنَّ كل شيء يشير إلى أنَّ هذه الحواشي جزء من حالة النص القديم جدًّا» (ص 106)، فالحواشي المدرجة لثلاثة القدماء سمة كل النسخ، وهي مع ذلك توافق درنبور في تنحية الحواشي من المتن عند نشر الكتاب (ص 116)، وإن كانت تَعُدُّ إسقاطها جملة من المطبوع مخالفة مُخِلَّة[1] للنسخ المخطوطة، وأدت إلى أخطاء (ص 144). ومن الواضح تردد المؤلفة في شأن الحواشي بين إبقائها مدرجة كما هو شأن جل النسخ، وتنحيتها عن المتن، ونشرها مفردة، ورَجَّح الرأي الثاني عندها وقوفُها على نسخة ميلانو، إذ خلت من هذه الحواشي (ص 151)، كما سيأتي، على أنَّها تُقِرُّ أنَّ الحواشي على نوعين، واحدة من عمل المبرد مدرجة، والأخرى من عمل أبي علي في الهامش (ص 193).

وقد عرف الناس الكتاب مطبوعًا من نشرة درنبور وما سار في طريقه من نشرة بولاق وهارون[2] خاليًا متنه من الحواشي، وغيرُهن من النشرات غير المشهورات تَبِعتِ النسخ في إيراد الحواشي المدرجة في مواضعها من المتن، وذلك نشرة ساسي وروسيا الجزئيتين، ونشرة كلكتا التامة، وقد نبهت أومبير على هذا الفرق، وهي ترى أنَّه مزية لنشرة درنبور، على أنَّها ترى أيضًا أنَّه يخالف ما درجت عليه النسخ المخطوطة، وأنَّه منهج يبحث عن الكتاب الخالص (ص 109).

والحواشي القديمة المدرجة غير الحواشي الأخرى لمن بعد القدماء من العلماء، وتكون في الهامش أو بين السطرين، ومن الواجب التفريق بين القسمين، وهو ما لم يَتَنَبَّه عليه العيوني في نشره للحواشي، فجعلها في مرتبة واحدة، وهو ما يفيد أنَّه سيسقطها من نشرته للكتاب التي يعمل عليها.

(1) في الترجمة: «خيانة للنسخ».

(2) وتبعهم البكاء في نشرته أيضًا، جعل تعاليق المتن في أصله في الهامش.

ولا يبعد أنَّ توجد الحواشي القديمة مثبتة في هوامش بعض نسخ الكتاب. وتسمية التعليق حاشية أو طُرَّة إنما كان لبيان حاله من الكتاب، لا لبيان موضعه من النسخة، وقال العيوني 89/1: «وبقيتْ كثيرٌ من حواشي الأخفش بين كلام سيبويه حتى في نسخ الكتاب المتأخرة»، وقال 153/1: «كان للجرمي نسخة كاملة من كتاب سيبويه، وقد كتبها بطريقة القدماء التي يدخل العالم تعليقاته وشروحه بعضها أو كلها في أثناء كلام صاحب الكتاب».

على أنَّ من الحواشي ما اختلط بكلام سيبويه، وذلك حين تكون الحاشية غير منسوبة ولا مرموز إلى صاحبها في نسخ، فتختلف فيها الروايات والنسخ، ونجد في كلام العلماء المحشين بيان ذلك، وقد ذكرت أومبير مثالًا لذلك، غير أنَّها استدلت بنسخة ابن خروف على تمييز كلام سيبويه من كلام غيره، وهي تثني عليها - وهي حقيقة بالثناء - وتقول: «وهي أتم نسخة وقفت عليها من العصر الوسيط فيها حواشي مقابلة نقدية متقنة» (ص 123)، وحقيقة الحال في الموضع المذكور في نسخة سبقت، وهي نسخة تشوروم التي تضمَّنت عمل أبي علي والزمخشري، وهي أصل العيوني في الحواشي، وهذا مثال جيد لشرح تعقيد النص، ومداخلة الحواشي له، ولشرح بعضٍ من عمل أومبير والعيوني.

وهذا هو المثال في درنبور 41/1، وبولاق 52/1، وهارون 100/1-101:

«وليس جواز الرفع في الألف مثلَ جواز الرفع في: ضربتُ زيدًا وعمرًا كلَّمته، لأنَّه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى، وإنما اختير هذا على الجواز، وليكون معنًى واحدًا، فهذا أقوى، والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف.

«وقوله: ليس جواز الرفع في ضربت زيدًا وعمرًا كلمته مثلَه في الألف - يعني أنَّ قوله: أزيدٌ ضربتَه - أقبح من لقيتُ زيدًا وعمرو ضربتُه، لأنَّه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى، وقولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف.

«واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصيَّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربتَه؟ لم يجُز إلا فى الشعر، فإذا جاء فى الشعر

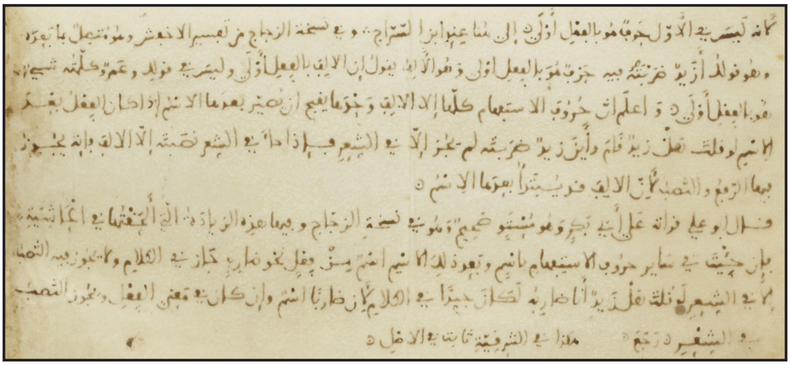
نصبتَه، إلا الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب، لأنَّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم. فإن جئت فى سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعل نحو ضارب، جاز فى الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا فى الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه - لكان جيِّدًا فى الكلام، لأنَّ ضاربًا اسم وإن كان فى معنى الفعل. ويجوز النصب فى الشعر».

فـ (1) و(3) في نشرة درنبور وتبعتها بولاق، و(2) في هامش A ولم ينشره درنبور، وهو في أصل هارون وجعله في الهامش مرجِّحًا أنَّه حاشية، و(3) ليس في أصل هارون وأخذه من درنبور[1].

وفي نسخة ابن خروف (ق 7) ينقضي الباب عند قوله: «فيه حرف هو بالفعل أولى»، وليس فيه: «وهو الألف»، وفيه زيادة بعد «أولى» في قصاصة ملحقة مرقومة برقم 6، فيها:

أ - «**إلى هنا عند ابن السراج. وفي نسخة الزجاج من تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده، وهو:**

ب - «قولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف، يقول: إنَّ الألف بالفعل أولى، وليس في قولك: وعمرو كلمته - شيء هو بالفعل أولى ⊙ [2].



(1) وهذا الموضع في نشرة البكاء 173/1 - 174 كنشرة هارون، جعل ما عدَّه حاشية في الهامش، وزاد ما زاد من المطبوع، وهذا مما يشهد على ضعف نسخه التي بنى عليها، وأنه كانت عنايتُه بتتبع بناء الكتاب تفوق عنايته بتحرير النص، واستيفاء النسخ.

(2) الرمز بدارة منقوطة في النسخة إشارة إلى انفصال الكلامين.

ت - «واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها **إلا الألف وحدها** يقبح أن تُصيِّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربتَه؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب، لأنَّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم.

ث - **«قال أبو علي(1): قرأتُه على أبي بكر، وهو مستوٍ صحيح، وهو في نسخة الزجاج، وفيها هذه الزيادة التي ألحقتها في الحاشية:**

ج - «فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم، وبعد ذلك الاسم اسم من فعل، نحو: ضارب - جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه - لكان جيِّدًا في الكلام، لأن ضاربًا اسم، وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر ⊙

ح - **«رجع ⊙ هكذا في الشرقية، ثابت في الأصل»**.

فـ (أ) و(ث) و(ح) بيان لحقيقة كل جزء من النص ونسبته إلى النسخ، وليس في شيء من مطبوع الكتاب، و(ب) حاشية للأخفش في نسخة الزجاج، وبعضه ليس في المطبوع، و(ت) و(ج) جزآن من كلام سيبويه اختلفت فيه النسخ، فكله في نسخة الزجاج، وليس في نسخة ابن السراج إلا (ت).

تقول أومبير (ص 123): إنَّ النص انقضى في الجزء الثاني من نسخة القاهرة نحو ميم 139[2]وفي شرح السيرافي عند: «لأنَّه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى»، أي في وسط الجزء (1) هنا، وقالت: إنَّ العبارة غامضة، لأنَّ المثالين ليس فيهما رفع. والصواب أنَّه مثال واحد فيه عطف جملة على جملة، والمراد رفع المنصوب في المثال، فلا غموض، وجعلت ما بعده

(1) قال العيوني في وصف نسخة ابن خروف 1/235-236: «وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري». وحواشيها كما هو واضح وبيَّنَتْه أومبير (ص 308 و322) فيما يتصل بإقامة النص لا بالمسائل والمناقشات، وهي سمة النسخ المغربية.

(2) وهي التي ترمز إليها بـ 1، وصنَّفَتْها في النسخ القديمة، وهي قطعتان لناسخين مختلفي الزمن، وإحداهما أقدم من الأخرى، فتاريخ القُدْمى 351هـ، وهي التي استصعبها الأستاذ هارون وتركها.

حاشية، وهو قوله: «وإنَّما اختير هذا على الجواز، وليكون معنى واحدًا، فهذا أقوى، والذي يُشَبَّه بإن من حروف الاستفهام الألف»، وسقوطه من بعض النسخ لا يفيد أنَّه حاشية، وليس عندنا الآن ما يدل على ذلك.

ثم ذكرت الإضاءة التي أفادناها ابن خروف في نسخته، لكنها لم توضحها التوضيح الذي تراه هنا، وفاتها أن (2) هنا عليها عند ابن خروف رمز «صح» في المبدأ والختام، ليدل على ثبوتها في الرواية، وإن كانت ليست من كلام سيبويه، وكتب قبلها في الحاشية: «من هنا انقطع كلامه»، أي كلام سيبويه، وختامها عند قوله: «لأنَّه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى»، وبعده: «وقولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى»، وفي آخرها: «هنا تم عند ح»، أي تمت الحاشية هنا عند أبي إسحاق الزجاج، وواضح أنَّ هذا الفرق من انتقال النظر لتكرار لفظ «أولى»، وهذا من إتقان ابن خروف، إذ حرص على إبقاء الحواشي المدرجة، وعلى ذكر الفرق فيها أيضًا، وهو خلاف ما ذهب إليه درنبور وهارون وأومبير من انتهاج تنحية الحواشي القديمة، وهو ما يُفهم من صنيع العيوني أيضًا.

ومن هذا نفهم أنَّ درنبور أهمل (2)، وهي في هامش أصله، وعرف هارون أنَّها حاشية من التعبير، فأولُها: «وقوله»، ولم يعرفا معًا أنَّ (3) جزآن، إذ ليس عندهما من النسخ ما يدل على ذلك، وهي قسمان، بعضها في نسخة ابن السراج، وهي في نسخة الزجاج أتم.

وأمَّا هذا الموضع في حواشي العيوني 1/197-200 فهو هذا، وهو من نسخة تشوروم 33/1و:

خ - «عندس: والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف. وفي نسخة أخرى: والذي يُشْبه إنْ من حروف الاستفهام الألف. وفي العمود: والذي تُشَبِّهه بإنْ هو حرف الاستفهام، وهو الألف.

د - «وقوله: ليس جواز الرفع في ضربت زيدًا وعمرو كلمته مثلَه في الألف - يعني أنَّ قوله: أزيدٌ ضربتَه؟ أقبح من: لقيت زيدًا وعمرو كلمته، لأنَّه ليس في الأول حرف هو بالفعل أولى.

ذ - «إلى ههنا عنده. وفي نسخة ح: هو تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده: وقولك: أزيدٌ ضربتَه؟ فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف.

ر - «قال سيبويه: واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصَيَّر بعدها الاسم... (إلى) ويجوز النصب في الشعر.

ز - «بخط الوراق: من هنا زيادة على كتاب أبي إسحاق، وقرأته عليه، وهو صحيح عند ب».

فـ (خ) هنا فروق في آخر جملة في (1)، وليست في نسخة ابن خروف، فيما يبدو[1]، و(د) هو (2) وفيه نقص، وفي (ذ) يقول أبو علي: إنَّ الحاشية إلى ههنا عند ابن السراج، وفي نسخة الزجاج أنَّها للأخفش، ولها بقية بعدها، و(ر) كلام سيبويه المختلفة فيه النسخ، و(ز) الإفادة عن الوراق أنَّه زيادة من كتاب الزجاج، وقرأه أبو علي على ابن السراج.

وهذا كله في نسخة ابن خروف، وليس في أصل العيوني اختلاف نسختي الزجاج وابن السراج في (3)، وفي أصل العيوني زيادة ضئيلة، وهي نقل أبي علي من خط الوراق أنَّ (3) زيادة نسخة، لكن لفظه مخالف لما أفاده ابن خروف، فلفظ نسخة تشوروم يفيد أنَّ كل (3) تزيد به نسخة ابن السراج على نسخة الزجاج، لأنَّه يقول: «زيادة على كتاب أبي إسحاق»، ولفظ نسخة ابن خروف: «قرأته على أبي بكر، وهو مستوٍ صحيح، وهو في نسخة الزجاج، وفيها هذه الزيادة التي ألحقتها في الحاشية»، فجعل نسخة الزجاج أتم، وقسَم الفقرة قسمين، بعضها اتفقا عليه، وبعضها اختلفا فيه، وظن العيوني في 200/1 هامش 1 أنَّ نسخة تشوروم ونسخة ابن خروف متفقتان. فإن كان محرَّفًا صوابه: زيادة <u>**عن**</u> كتاب أبي إسحاق، اتفقتا بعض الاتفاق.

ومن هذا نفهم أنَّه مع الجهد الكبير الذي بذلته أومبير والعيوني في استثمار نسخ الكتاب، وما أفادانا به من إفادات جليلة - يبقى الأمر مفتقرًا إلى مزيد من التحقيق

(1) من أجل بِلَى النسخة وانمحاء المداد من القِدَم.

والموازنة وحسن القراءة، وأنَّه لا تغني نسخة عن نسخة، ولا سيما الأصول العالية النفيسة، كنسخة تشوروم التي بخط ابن معافى متضمنة عمل الفارسي والزمخشري، ونسخة ابن خروف.

وهذا مثال آخر أخطأت فيه أومبير خطأً بيِّنًا:

1 - ففي نشرة درنبور 3/1 س 6-8، وبولاق 4/1 س 9-11: «والوقف قولهم: اضربْهُ في الأمر، لم يحركوها لأنَّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كُلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه: افْعَلْ».

2 - وفي نشرة هارون 17/1 س 1-3: «والوقف قولهم: اضربْ في الأمر، لم يحركوها لأنَّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ». وفي هامش 2: «قال: أبو الحسن: إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل مِن عَل»[1].

3 - وفي نسخة ابن خروف 2 س 9-11: «والوقف قولهم: اضربْ في الأمر، لم يحركوها لأنَّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ. قال أبو الحسن: بُعْدُ كم وإذ من المتمكنة أن الإعراب لا يدخلهما كما يدخل مِن عَل»[2].

فسقطت الحاشية في نشرة درنبور، وجاءت في نشرة هارون ناقصة محرَّفة، ونقلت أومبير النص من ثلاث نسخ أندلسية منها نسخة ابن خروف، لكنها أوردته هكذا: «فبعُدت من المضارعة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل. قال أبو الحسن: بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة، إن الإعراب لا يدخلها كما دخل على من عل» (ص 146). وهذا خَلْف من القول

(1) ونشرةُ البكاء 59/1 تبعت نشرة هارون، وفيها تحريف كتحريف أومبير، ففيها في الهامش 43: «قال أبو الحسن: بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة، إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل».

(2) وكذلك هو في حواشي سيبويه 51/1 على الصواب.

وتحريف وفيه نقص، وظنَّت أنَّ «بُعْدَ كَمْ وإذ من المتمكنة» ليس إلا في كلام أبي الحسن، وأنَّه أُدخل في كلام سيبويه بعد سقوط النسبة إلى أبي الحسن، وحرَّفت ضبط «بُعْدُ كَمْ» و«أن الإعراب»، والصواب في نسخة ابن خروف، وكانت من مراجعها في هذا النص، و«بعد كم» في كلام سيبويه منصوب نصب المصادر، وفي كلام أبي الحسن مرفوع بالابتداء.

وتُنبِّه أومبير على أنَّ مخطوطات الكتاب كما تكشف لنا حقائق المتن ورواياته وما داخله من الحواشي تكشف لنا الاختلاف أيضًا في عنوانات الأبواب، وتحمد لدرنبور ترقيمه لها فسهَّل ضبطها ومراجعتها، وخلت من ذلك الطبعتان المصريتان[1]، حتى سقطت عنوانات أبواب في فهرسة هارون (ص 129)[2]. وتُنبِّه على أنَّ من الأبواب ما صيغته: «وهذا شيء»، و«هذا وجه»، ويسقط «هذا» في مواضع، وتمثِّل لما لم يعدَّه درنبور بابًا من أجل اختلاف الصيغة، كما في قوله 66/1 س 3: «هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب واختيار الرفع»، وتبعته بولاق 77/1 س 7، وهارون 154/1 س الأخير، ومنه قبل قليل من هذا ولم تذكره: «وهذا ما يجري منه مجرورًا كما يجري منصوبًا»، وهما عنوانا بابين في تشوروم (51ظ و52)[3]، وفي نسخة ابن خروف (13و)[4]، وتبع البكَّاء 226/1 الطبعات مخالفًا نسخته، مع أنَّه معنيٌّ بالتبويب والتصنيف.

وتخالف المطبوعات المخطوطات في الشواهد الشعرية، والأكثر كما تقول المؤلفة وجود البيت في المطبوعات لا المخطوطات، وترى أنَّ الشواهد كانت تزيد في النسخ مع مرور الزمن، وتسخر من ذلك فتقول: «لأنَّ القارئ العربي العارف بتراثه الأدبي وهو يطالع الكتاب لا يقدر على مقاومة إغراء زيادة بيت في نسخته ليوضح مراد سيبويه، أو يكمِّل

(1) وطبعة البكاء.

(2) مثلت بأمثلة من الجزء الثاني وذكرت أرقامها عند درنبور، وهذه صفحاتها في نشرة هارون وما بين قوسين رقم الباب عند درنبور: 120/2 (129) و290 (180) و338 (196) و350 (204) و362 (209) و415 (230).

(3) الترتيب فيها مضطرب.

(4) بلفظ: «وهذا باب ما يجري منه مجرورًا كما كان منصوبًا»، «هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب واختيار النصب واختيار الرفع».

البيت بصدر أو عجز أو بيت سابق أو لاحق، وكيف يستطيع مقاومة ذلك وهو يوثِّق المعرفة العلمية، ويحافظ على التراث المشترك؟!» (ص 136)، ومِن قَبْلُ اتهمت النحويين بقلة اهتمامهم بأثَرِيَّة النص فأدرجوا الفروق في متون النسخ (ص 122).

فأمَّا هذه فالمؤلفة قد اطلعت على النسخ العلمية المتقَنة المقابَلة المُبَيَّن فيها كل أحوال النص، كنسخة ابن خروف، وفروع نسخة الزمخشري ونسخة أبي علي، ولا يخفى على المشتغل بالتراث العربي أنَّ الكتب الشهيرة التي يُرغب فيها يكثر ناسخوها، وهم يتفاوتون إتقانًا وضبطًا وعلمًا، ويكون مِن نُسَخها ما هو متقَن وما هو دون ذلك، كما في المطبوعات اليوم، ولا يُنتِج ذلك حكمًا على النحويين بالتهاون في الحرص على نص الكتاب، وبحثُها هذا من أدل الدليل على بطلان هذا الاتهام. والشواهد الشعرية كالمدرَج من الحواشي، كثيرًا ما أُدرجت منسوبة إلى منشديها[1]، وكما تسقط نسبة الحاشية في نسخ، تسقط نسبة منشد البيت في نسخ، والتعويل إنما هو على النسخ العلمية وعلى التحرِّي في البحث. وهذا يجري على نسبة الشاهد إلى صاحبه في الكتاب، وهذه مسألة معروفة ومدروسة.

(5)
توائم أصل درنبور

من أهم ما كشفه بحث أومبير طائفة من النسخ هي توائم نُسخت في أزمنة متقاربة متضمنة عمل الزمخشري وأبي علي، ومنها أصل درنبور، وأم هذه الطائفة نسخة تشوروم[2]، وهي تسع عشرة نسخة، ست عشرة منها في إسطنبول، وتسع منها في السليمانية (ص 153)، وتقول: إنَّ التشابه بينها كبير جدًّا في المحتوى ونوع الورق وعدد السطور وإخراج الصفحة، وتواريخها متقاربة، وفي إحداها أنَّها نسخت في القاهرة، وخمس ذكرت تاريخ الأصل وهو

(1) وانظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه لخالد جمعة 120-122.

(2) أربعة أجزاء بأرقام: 2562-2565، وناسخها عبد المحسن بن مزروع بن معافى سنة 647هـ.

647هـ، وثلاث ذكرت اسم ناسخ الأصل، وهو ابن معافى، ومنها ما ذكر تجزئة الأصل أربعة أجزاء (ص 212 - 213)، وتظن أنَّها نسخت في القاهرة تلبية لطلب مستعجل مُلِحٍّ (ص 225)، إلا ثلاثًا في عَدِّها وأربعًا في عَدِّي - كما سيأتي - نُسخن في إسطنبول (ص 226).

فيكون تاريخ أصل درينبور حواليَ هذه التواريخ لا كما ظن أنَّه قديم، وما حمله على ذلك إلا الرواية التي تضمنته، ونكون قد عرفنا في عصرنا الكتاب مطبوعًا من واحدة من هذه الطائفة - هي أصل درنبور - من صنعة الزمخشري المَبْنِيَّة على صنعة أبي علي الفارسي. وتظن أومبير أن لا واسطة بين التوائم ونسخة تشوروم، لأنا لا نجد أثرًا لهذه الرواية في غيرها، وتظن أيضًا أنَّ A ليست كما ذهب درنبور نسخة طالب علم صنع نسخة ممتازة، ولكن شارك فيها أربعة نساخ بعضهم متهاون جدًّا، وسقط في تجليدها كراستان، فهي قد صُنعت في حانوت ورَّاق استجابة لطلب مُلِحٍّ بعد الوقوف على نسخة تشوروم (ص 110-113).

وقد عرَّفَتْنا أومبير أنَّ من علامات هذه الطائفة لفظ «حائط» في أولها عند قول سيبويه: «فالاسم رجل وفرس»، وانفردت هذه النسخ بزيادة «حائط» (ص 142-143 و216 و232)، وتفترض أنَّه أثر من قول ابن السراج: «نحو: رجل وفرس وحجر»[1]. وقد وقفتُ على هذا المثال عند المبرد، فيترجح أنه مصدره إذًا، قال في المقتضب: «لأنَّ الاسم المُنَكَّر هو الواقع على كل شيء من أُمَّته، لا يخصُّ واحدًا دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض»[2]. وظاهرٌ أن القصد كان التمثيل للجماد كما مُثِّل للحي.

وتَذْكُر علامة أخرى لهذه الطائفة في آخر الكتاب، كما أنَّ تلك في أوله، وذلك قوله: «ومثل هذا قول بعضهم: عَلْمَاءِ بنو فلان، <u>فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان</u>، وهي عربية»، فما تحته خط ساقط من هذه الطائفة (ص 215 و232). وقد اختبرْتُ العلامتين في النسخ التي اطلعتُ عليها فوجدتُ ذلك صحيحًا.

(1) الأصول 36/1 و148.

(2) المقتضب 276/4.

وأُورِدُ هنا ما أفادته مُدخِلًا جداولها في جدول واحد (ص 112 و223 و224 و226 و412 و533-541)، وأشير إلى رمزها عند العيوني، وما رمز إليه بـ «ش» مع رقم عنده يدل على تعرُّفه على قرب النسخة من نسخة تشوروم، لأنَّه رمز إلى هذه بـ «ش»[1]، وكل ما رمز إليه بذلك في هذا الجدول، وهو من «ش» إلى «ش5». وأضيفُ إليها نسختين هما من هذه الطائفة، وكأنَّها لم تطلع عليهما، وهما الفاتح 5063، وحالت أفندي 466، ولم يذكرهما العيوني أيضًا. والأربع الأخيرات في الجدول مخالفات لسائرها، قُصد أن يكنَّ أخفَّ وزنًا، كما تقول، ثلاث ذكرتْهن ورابعة زدتها أنا، وهي نسخة الفاتح 5063، والثلاث قبلهن مختلفات شيئًا، وهن أقرب إلى الأخيرات، وبقيت واحدة في جامعة إسطنبول برقم 3221أ ناقصة ضمن مجموع، ليست في هذا الجدول. وبزيادة اثنتين تصير الأسرة إحدى وعشرين نسخة، عشرون منها في هذا الجدول، وخمس منها مِن نَسْخ ناسخ واحد، هو علي يحي[2] الشافعي.

المكتبة	الرقم	التاريخ	السطور	الصفحة	الكتابة	الورق	العيوني	الناسخ
تشوروم	2562-2565	647هـ	15	273/362	144/200	184/ 174/ 186/ 219[3]	ش	عبد المحسن بن مزروع بن معافى
آياصوفيا	4573	1140هـ	25	200/300	110/200	604	آياصوفيا 45732	موسى بن صالح الأشمناوي (كذا) المالكي

(1) بل ذكر في وصفها 209/1 أنَّ الفراغ كان في 20 من ذي القعدة سنة 647هـ، وهي مبتورة الآخر، فاستفاد ذلك من النسخة المرموز إليها بـ «ش1»، وهي نسخة إسماعيل أفندي 634.

(2) وجدته يكتب اسمه: علي يحي، بلا توسيط ابن.

(3) العيوني 209/1: «175-173-185-215».

سليم آغا	1182	1140هـ	25	210/320	115/200	590		موسى بن عمرو الشعراني
آياصوفيا	4575	1143هـ	25	195/312	105/211	481		محمد بن غانم بن سالم الدمنهوري
الفاتح	5062	1143هـ	25	202/314	100/210	590	ش3	علي يحيي الشافعي[3]
رئيس الكتاب	1062	1144هـ	25	215/335	115/200	546		علي بن سالم الدمياطي المالكي
آياصوفيا	4574	1147هـ	25	170/330	90/210	508		علي يحيي
نور عثمانة	4628	1149هـ	25	222/329	110/212	554		علي يحيي
خالد أفندي	466	1150هـ	25	220/330	116/225	564		علي يحيي
إسماعيل أفندي	634	1151هـ	23	220/332	130/200	446	ش1	أحمد بن سليمان البحيري
عارف حكمت(1)	163	-	25	-	-	426	ح3	-
حالت أفندي	466	1150هـ	25			565		علي بن يحيي

(1) لم تطلع عليها المؤلفة ولم تدخلها في جداولها، وتقول: إنَّ كل التوائم في تركية إلا هذه و أصل درنبور. ومن العجيب رمز العيوني لها بـ «ح»، فهو يدلُّ على أنَّها عنده رباحية، وهو يقول في وصفها: إنَّها كاملة الحواشي 228/1، أي حواشي الفارسي والزمخشري.

باريس	3987	-	25	220/321	118/225	596 [1]	ش2	-
راغب باشا	1376	-	25	218/380	105/211	360		-
نور عثمانة	4627	-	25	190/330	98/246	441	نورعثمانة 4627	-
الفاتح	5063	-	33			363		-
نور عثمانة	4626	1145هـ	31	204/320	115/231	371		-
راغب باشا	1375	1152هـ	29	160/282	82/190	343		-
بشير آغا	609	1153هـ	27	154/284	86/196	380	ش4	محمد أحمد قيودان
الحميدية	1327	-	29	155/283	82/190	359 [2]	ش5	-

(6)

قيد الاستهلال في الرواية المشرقية

وتقول: إنَّ أغلب هذه النسخ كان في الصدر منها قيد تسميه: «قيد البدء» أو «الاستهلال»، مهمٌّ في تعرُّف تاريخ هذه الرواية، وهو قسمان، وكان نشره درنبور 5/1 و8 وسقط منه ذكر الزمخشري، وأُسقط القيد من طبعة بولاق، لأنَّها لم تُعْنَ بمقدمة درنبور، ونشره هارون 47/1 ضمن ترجمة مقدمة درنبور، ونشرَتْه أومبير (ص 156 و199) مبيِّنة الفروق بين ثلاث نسخ، هن أصل درنبور والفاتح 5062 وسليم آغا 1182، ويجوز تسميته:

(1) العيوني 211/1: «587 ورقة».

(2) العيوني 213/1: «380 ورقة، في كل وجه 27 سطرًا».

«قيد ترجمة الرموز»، ونشره العيوني 3/1 عن نسخة إسماعيل أفندي 634.

وتقول: إنَّ القيد سقط من النسخة الأم إمَّا بسقوط ورقة، وإمَّا بإلصاق قطعة عليه (ص 217)، وأقول: إنَّ هذا الاحتمال الثاني أقرب لمن تأمل النسخة.

ووقع تحريف في نشرتها، إذ فيها: «وهذه النسخة مثبتة فيه هكذا بخط كاتبه»، والصواب: «وهذ الترجمة مثبتة»، كما في كل النسخ، ووقع تحريف في نشرة العيوني، إذ فيه: «صورة ما على حاشية الجزء الأول»، والصواب: «غاشية»، كما في غالب النسخ، ونسخة إسماعيل أفندي التي نقل منها بَيِّنٌ فيها تغيير الغين إلى حاء.

واستشكلتْ أومبير هل نسخة القصري غير نسخة أبي علي؟ وإن كانتا نسختين فأيهما كانت أصل الواسطة التي نقل منها الزمخشري؟ ورجَّحت كدرنبور أنهما نسختان، وأنَّ النقل منهما معًا (ص 163)، وما انتهى إليه العيوني أنَّ للقصري أصلين، وهما غير أصل أبي علي نفسه، وأنَّ المراد في القيد الأصل الثاني المَزِيد المنقَّح (22/1 و145-148)، فهو مرجع الزمخشري في عمله، وأنَّ الأول اطلع عليه وعارض به ابن خروف، ونقل منه أبو علي الغسَّاني الجيَّاني (498-هـ).

واستشكلت أنَّ إسماعيل الورَّاق (- 323هـ) ذُكرت نسخته في القيد ولم يُرمز إليه فيه برمز، ورجَّحتْ أنَّ فروقه كانت ملحقة من بعد، ثم أُدرج ذكره في القيد، وتستدل بأنَّ ما في القيد من قوله: «واعلم أنَّ إسماعيل الورَّاق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل...» كان مقحمًا بلا مسوغ من سياق القيد (ص 169-170).

ويظهر لي أنَّ ذكر الورَّاق أول مرة كان بمناسبة ذكر نسخة الزجاج، فقد عارض بها الوراق، وكان لا بد من اتصال ذلك بنسخة ابن السراج، فهما شيخا أبي علي، ومن بعد جاء استطرادٌ في الرمز إلى كلام أبي علي نفسه، وهو «فا»، ثم عاد السياق إلى ذكر تفصيل عمل الوراق المذكور أولًا. فالسياق متصل لا إقحام فيه.

وفي فهمها لما في القيد: «اعلم أنَّ ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرد بخط يده» - ترى أنَّه لا شيء يدل على أنَّ المقابلة اكتملت ولا أنَّها من عمل أبي علي (ص 171) ولا أنَّ المقابلة كانت بلا واسطة، بل تذهب إلى أنَّ أبا علي لم يطلع على نسخة المبرد (ص 172- 173). وفي نسخة مشهد 3869 و3897a - وقد ذَكرتُ أنَّها لم تطلع عليها (ص 378) - فيما نقله الغساني عن أصل القصري الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها كتاب أبي العباس المبرد بخط يده» (حواشي 13/1). وما من داع إلى الشك في اكتمال المعارضة بالنُّسَخ، فالمعارضة إذا أُطلقت بلا قيد ولا استدراك دلت على الاكتمال، وهو الأصل.

وفي القيد: «وما كان علامته (ه) فإنَّه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبد الله بن هانئ»، والمذكور في النحويين عبد الله بن محمد بن هانئ (- 236هـ)[1]، فلما لم تجد إلا هذا في البغية افترضت أنَّ المذكور في القيد ابنٌ لهذا، وقد نبَّه العيوني 82/1 أنَّ المقصود ذَكَره أبو علي في التعليقة 42/4 فقال: «وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»، وقال بعد قليل: «وقال عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»[2]، فيكون ما في القيد خطأ.

والمؤلفة تفترض أنَّ المبرد لم يعتن بإقامة نص الكتاب مستدلة بموضع في كتاب الانتصار لابن ولَّاد، وهو موضع واحد، فيما أظن، ولا يدل على ما ذهبتْ إليه، وقال فيه ابن ولَّاد: «هذا غلط من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه، لأنَّه قد اعترف بأنَّه ليس من كلام سيبويه، وإنما غُلط عليه في كتابه، وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام فيها صحيحًا مستقيمًا على غير ما حكى، وليس هو عندنا ممن يتعمَّد الكذب، ولكنَّه موضع ظننا

(1) تاريخ بغداد (بشار) 268/11، وإنباه الرواة 127/2، والوافي بالوفيات (جمعية المستشرقين) 525/17، وبغية الوعاة (أبو الفضل) 61/2.

(2) التعليقة 42/4 و44.

أنَّه تجاوزه نظره»[1]، وقد نقل ابن ولأَّد في رأس المسألة قول المبرد: «وأحسب هذا في الكتاب غلَطًا عليه، بل لا أشك في ذلك، إن شاء الله»، وليس هذا قول من لم يحسن القراءة، أو يغترُّ بالنسخ السقيمة (ص 192 و196).

وتسأل عن الذي شَهَر رواية المبرد للكتاب مع أنَّه ألَّف كتابًا في نقده، وتذهب إلى أنَّ الذي شهرها هو الحواشي المزيدة وليس شيئًا يتعلق بسلامة النص (194-196). والأظهر أنَّ شهرتها كانت من أنها رواية أعلام النحويين المشهورين المنصرفين إلى النحو من البصريين أو ممن سار على طريقتهم، في سلسلة أولها الأخفش وآخرها الزمخشري، وكان المبرد واسطة عقدها، وحف به شيخاه الجرمي والمازني، وتلميذاه الزجاج وابن السراج، ولا يمنعهم هذا من المخالفة والمراجعة والاستدراك، فهذه سنة العلم التي سنُّوها في تطلُّب الصواب، والاعتقاد بأنَّه لا عصمة.

واجتمع على درنبور شيئان لم يتبين معهما منزلة الزمخشري في هذه الرواية، فسقط من القيد الأول عنده ذكر الزمخشري، وفهم من قوله في القيد الثاني: «وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة. هـ. نقلت من خط الزمخشري» - أن نسخة ابن طلحة نُقلت من نسخة الزمخشري، نبَّهَتْ أومبير على هذا، وقرأَتْ: «نقلْتُ من خط الزمخشري»، ودعاها إلى هذه القراءة ما في نسخة سليم آغا 1182: «نقلته من خط الزمخشري»، والقراءة الصحيحة فيما أظن: «نُقِلَتْ من خط الزمخشري»، أي العبارة السابقة أو الجملة أو الكلمة، وكذلك قرأها العيوني (6/1)، وخُتمت الجملة بحرف هاء الدال على الانقضاء.

وخُتمت ديباجة النحَّاس في نسخة تشوروم وبناتها بعبارة مشابهة لهذه، وهي: «كُتب من نسخة (ط). نُقلت من خط الزمخشري على الوجه»، وفهمها درنبور: كتبت هذه النسخة من نسخة ابن طلحة، ونسخة ابن طلحة نُسخت من نسخة الزمخشري، وفيه قلب للأمور، وفهمت أومبير أنَّ الناقل الزمخشري والمنقول منه ابن طلحة، لكنها شاركت درنبور في

(1) الانتصار لسيبويه على المبرد 258.

خطأين (ص 203)، إذ ظنَّا معًا أنَّ الكلام هنا على النسخة، والكلام إنما هو على ديباجة النحاس، لأنَّه جاء في ختامها قبل الشروع في الكتاب، وقد جُعل منحازًا وحده لأنَّه من الرواية المغربية، وإنما أثبته الزمخشري للإفادة، وذكر أنَّه من نسخة ابن طلحة نَقَل، وجاء مَن بعده وذكر أنَّه مِن خط الزمخشري نَقَل، وذلك لبيان مصدر هذه الديباجة. وفهما أيضًا أنَّ معنى «على الوجه» على وجه الورقة، والمراد على وجه الصواب لم تُغَيَّر سياقتها، لأنها أخبار متتالية، لئلا يُظَنَّ أنه نُقص منها شيء أو زيد فيها.

وقد اهتدت أومبير إلى ترجمة ابن طلحة، وهو عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابُري (- 523هـ) [1]، غير أنَّها ظنَّت أنَّ أول من سلكه في عداد النحويين الفيروزباذي في البلغة، وهو مسبوق بصاحب كتاب: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين[2]، وبمعاصره أبي حيان، وأفادنا أبو حيان أنَّ الزمخشري رحل إليه قصدًا ليقرأ عليه الكتاب، قال: «رحل من خوارزم في شَيْبَته إلى مكة - شرفها الله! - لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس كان مجاورًا بمكة، وهو الشيخ الإمام العلامة المجاور أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابُرة من بلاد جزيرة الأندلس، فقرأ عليه الزمخشري جميع كتاب سيبويه، وأخبره به قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجيَّاني»[3]، وذكر السند إلى الرَّبَاحي.

وفي كتاب آخر له عيَّن الزمن تقريبًا، وذلك في سياق الرد على ابن مالك والمنازعة في معرفة كتاب سيبويه، إذ قال ابن مالك: «وفي عدم معرفة الزمخشري أنّ صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنَّه لم يعرف من كتابه إلا ما يُعرَف بتصفُّح وانتقاء، لا بتدبُّرٍ واستقصاء، فما أوفر تبجُّحه، وأيسر ترجُّحه! عفا الله عنا وعنه!»[4]، فقال أبو حيان مُقِرًّا له على ما وصفه

(1) على ما رجَّح في تاريخ وفاته مؤلف كتاب: ابن طلحة اليابري، ص 99-100.

(2) إشارة التعيين 167.

(3) البحر المحيط (السعادة) 372/4.

(4) شرح التسهيل لابن مالك 203/3.

به من قلة المعرفة بالكتاب: «لكن ما ذكره المصنف عن الزمخشري هو مشارك له فيه... على أنَّه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لم يقرأ كتاب سيبويه على أحد، إنما كان يتصفح منه مواضع، وقد رحل الزمخشري من خوارزم إلى مكة قبل العشرين وخمسمائة لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل الأندلس يعرف بأبي بكر بن طلحة...»[1].

وكأنَّ المغاربة من أبي حيان إلى محمد الطبراني صاحب كتاب «ابن طلحة اليابُري» - استخفَّتهم هذه الأخبار، فجعلوا الزمخشري قرأ كتاب سيبويه على ابن طلحة قراءة تعلُّم وتفهُّم، واللائق أن تكون قراءة رواية ومعارضة للرواية المشرقية بالرواية المغربية للكتاب.

وبعد عِلْمنا بأنَّ الزمخشري صنع نسخة من كتاب سيبويه جمعت الرواية المشرقية والرواية المغربية، معارَضةً بنُسخ، مشحونة بالحواشي التي جمعها الفارسي من كلام النحويين السابقين وتعاليق أبي علي نفسه - لا يكون كلام ابن مالك وأبي حيان في التقليل من معرفة الزمخشري بالكتاب إلا من قبيل ما يكون بين أهل الصنعة المتقاربين في المنزلة من التنافس، فهو قد قرأه وحواشيه غير مرة، فكيف يصح أن يصف ابن مالك معرفته بأنها معرفة تصفح وانتقاء؟ بل كيف يُقِرُّه أبو حيان على ذلك؟!

(7)
الرواية المغربية وديباجة الرَّبَاحي

وانتهت أومبير إلى أنَّه اختلفت نسخ الكتاب المشرقية والمغربية منذ أن أدخل أبو علي الحواشي التي جمعها في الهوامش، وصارت المخطوطات مناسَبة لنشر الحواشي والقيود العلمية، على حين لم يكن الكتاب في المغرب يتضمن حتى في نسخ النحويين إلا قيود رواية النص حتى المائة السابعة (ص 234).

(1) التذييل والتكميل 361/11، ونقل هذا وغيَره المَقَّري في أزهار الرياض 76/3-78.

والرواية المغربية ترجع إلى أبي عبد الله محمد بن يحي بن عبد السلام الأزدي الجيَّاني الرَّبَاحي - منسوب إلى قلعة رَبَاح في الأندلس - المتوفى سنة 358هـ[1]، رحل إلى المشرق وروى الكتاب عن أبي القاسم بن ولَّاد عن أبيه أبي الحسين عن المبرد، وعن أبي جعفر النحَّاس عن الزجاج عن المبرد.

وللمؤلفة مجازفات غريبة في هذا الباب، فهي تحكم من النسخ التي وقفت عليها على مقدار رواية الكتاب في المشرق أو المغرب أو الأزمنة، وتقول مثلًا: إنَّ الكتاب بعد المائة السادسة لم يكن ينسخ في المشرق إلا نادرًا، وتقول: كأن المشارقة إذا أرادوا رواية حية لم يكن لهم إلا أن يطلبوها من المغرب (ص 92)، وتقول: كأنه قد توقفت روايته على نحو منظَّم في المشرق بعد المائة الرابعة (ص 234)، وتقول: وقعت حركة إحياء في المائة الثانية عشرة بعد شيء من قلة الاهتمام (ص 87). وهذه الأحكام وشبهها إنما تبنيها على ما اطلعت عليه من نسخ، ولا شك أنَّ المنسوخ من أي كتاب أكثر مما يَسْلَم من عوادي الزمن ويُحفظ إلى زمننا، وهذا الذي يبقى إلى عصرنا أكثر مما نطلع عليه ويبلغه علمنا، فهي تبني هذه الأحكام التاريخية على بضع وسبعين نسخة علمت بخبرها، وسلف قول جون درويل: بلغت النسخ المعروفة للكتاب اليوم مائة وخمسًا، فهي ثلاث دوائر إذًا: دائرة الواقع في التاريخ، ولا علم لنا بها، وهي أكبر من دائرة ما بقي إلى أيامنا، وهي أكبر من دائرة علمنا.

من النسخ التي عرفتْها أومبير كانت ست عشرة بالخط المغربي، وعَزلت منها خمسًا لأنهن لم يتضمنَّ ديباجة الرباحي، وستٌّ فيهن الديباجة، وخمس لم تجدها فيهن لبتر أو سوء تصوير، وتفترض أنها فيهن من أجل الفروق أو القيود أو ذكر ثلاثة الأعلام المغاربة: الرباحي وأبي نصر هارون بن موسى وابن خروف (ص 238 - 240).

ونَشرتْ ديباجة الرباحي وجعلتها خمسة أجزاء، كل جزء عن بعض النسخ، إذ لا توجد بهذا المقدار في نسخة منها، وزادت أشياء من طبقات الزُّبيدي، والجزء الثالث منها

(1) طبقات النحويين واللغويين 310، آخر ترجمة في مطبوع الكتاب، وانظر الكلام على روايته ونسخته وديباجته في مقدمة العيوني لحواشيه 122/1 و187.

لا يوجد إلا في نسخة تشوروم وبناتها (ص 242)، وهو المبدوء بقوله: «قال أبو جعفر: قال أبو الحسن بن كيسان...»، وقد تنبَّه على هذا العيوني أيضًا، فجعله بين معقوفين، وقال: «ما بين المعقوفين من ش المنقولة من خط الزمخشري عن نسخة ابن طلحة، وكذا ما نُسخ منها» (الحواشي 25/1)، وتنبَّه على شيء آخر، وهو أنَّ ما سمَّتْه أومبير الجزء الأول والجزء الخامس هو كلام الرباحي اكتنف مقدمة النحاس، يَرِدُ جزؤه المقدَّم وجزؤه المؤخر معًا، أو جزؤه المؤخر فحسب، وقد نشره العيوني معزولًا عن مقدمة النحاس (الحواشي 30/1–35)، ولما جاء كلام النحاس اكتفي بأوله: «الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد...»، وجعل نُقَطًا مكان باقيه، ولو نشره مع مقدمة النحاس لكان أمثل، فصار القدر الذي اتفقت عليه النسخ هو مقدمة النحاس، وهو الجزآن الثاني والرابع، وهو ما سمته أومبير الجذع المشترك الأول، والجذع المشترك الثاني. ولكنها لقلة خبرتها في علم التحديث وسياقة الأسانيد والمتون استشكلت تركيب الديباجة، وقالت: لا نعلم مَن المتحدث؟ وافترضت أنَّ في الديباجة أخطاء فادحة، وأنَّ الجزء الأول منها متأخر عن بقيتها (ص 261)، وقالت: لم أفهم الفائدة من ذكر ابن النحاس على حين أن ذكره لم يزد شيئا في نفاسة النسخة! وظنت أنَّ أبا القاسم بن ولَّاد قرأ على أبي جعفر بن النحاس، لأنَّها قرأت قول الرباحي: «وسمعتُه يَقرأ على أبي جعفر» بالبناء للفاعل، والصواب: «يُقرأ» بالبناء للمفعول، أي الكتاب (ص 263)، وبَنَت على ذلك أنَّ الرباحي سَمع بأنَّ ابن ولاد يقرأ على ابن النحاس فجمع في الديباجة بينهما!! ثم استشكلت ذلك وظنت أنَّ طبقات الزبيدي يفيد أنَّ الرباحي لم يقرأ الكتاب إلا على ابن النحاس وعَلَّان (علي بن الحسن المتوفى سنة 337هـ)، وقد قال الزبيدي: «ورحل إلى المشرق فلقي أبا جعفر النحاس، فحَمل عنه كتاب سيبويه رواية، ولازم عَلَّان وناظره»[1]، وهذا لا يفيد أنَّه لم يقرأ إلا على أبي جعفر، ولا أنَّه قرأ الكتاب على عَلَّان، كما هو ظاهر. وقالت: إنَّه من المتعذر إقامة دليل على أنَّ الديباجة من عمل الرباحي، وذهبت إلى أنَّ ما جاء منها في طبقات الزبيدي يرجح عندها أنَّها جمعت لتعويض قيد الاستهلال أو سند الرواية الذي

(1) طبقات النحويين واللغويين 311.

كتبه الرباحي. وهذا الموضع من كتابها هو أردأ ما فيه، وأكثره اضطرابًا وسوء فهم.

وفي الديباجة كما أوردتْها هي في الجزء الأول منها: «قال أبو عبد الله محمد بن يحيي (وهو الرباحي): قرأتُ على ابن ولَّاد وهو ينظر في كتاب أبيه، وسمعته يُقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس، وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد، وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد» (ص 243).

ومن أعاجيب فهمها ما فهمته مما جاء في الديباجة من استعارة أبي الحسين أصل المبرد من الكتاب بغير إذنه لينسخ منه، وسياق الخبر: «وسمعت أبا القاسم بن ولاد يقول: كان أبي قد قَدِم على أبي العباس المبرد ليأخذ منه كتاب سيبويه، فكان المبرد لا يمكِّن أحدًا من أصله، ويضَنُّ به ضِنَّة شديدة، فكلَّم ابنَه فيه على أن يجعل له في كل كتاب منها (أي في كل جزء من النسخة) جُعْلًا قد سمَّاه، فأكمل نَسْخَه» (الحواشي 34/1)، فسمَّت أومبير ذلك سرقة (ص 264 و272 و335)، وقالت: إنَّه يشبه حكايات سرقة الآثار، وإنَّه لا حجة مثل اعتراف اللص!! (ص 265)، وهذا كلام لا معنى له، لأنَّ الأمر لا يعدو أن يكون استعارة بلا إذن. ويشبه هذا ما نبَّه عليه المترجم، ذلك أنَّ ابن خلكان قال في ترجمة أبي اليُمْن الكِنْدي: «ثم انتقل إلى دمشق، وصحب الأمير عز الدين فَرُّوخ... وسافر في صحبته إلى الديار المصرية واقتنى من كتب خزائنها كل نفيس»[1]، فعبرَّت هي مكان «اقتنى» بـ «سَلَب»!! وزادت: «مستفيدًا من صحبته لصلاح الدين الأيوبي» (ص 316)، فحاكت قصة، وصوَّرت صورة، وأومأت إيماءً غير بريء، والمصحوب ابن أخي السلطان الناصر صلاح الدين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وليس إياه.

وعلى أول ورقة من نسخة ابن خروف: «قال علي: ألفيتُ على ظهر كتاب أبي نصر بخط القاضي أبي بكر بن صاحب الأحباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قرأت جميع كتاب سيبويه على أبي نصر هارون بن موسى النحوي، قال لي أبو نصر: قرأت جميعه على أبي عبد الله محمد بن يحيى

(1) وفيات الأعيان (عباس) 340/2.

الرباحي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، وهو خطأ نبَّه عليه العيوني (الحواشي 19/1)، فالراوي عن أبي نصر هارون بن موسى هو ابن صاحب الأحباس أبو عبد الله محمد بن عيسى، وليس ابنه القاضي أبا بكر عيسى بن محمد بن عيسى (395 – 470هـ)، وكلاهما يعرف بابن صاحب الأحباس، والابن أشهر فانصرف الذهن إليه، فيما أظن، ولم تفرق أومبير بينهما (ص 300).

وهي ترى أنَّ الروايتين المشرقية والمغربية التقتا ثلاث مرات: في لقاء الزمخشري وابن طلحة، وفي سماع أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي (528 – 596هـ)[1] (صاحب نسخة باريس 5068) من أبي اليُمْن الكِنْدي (520 – 613هـ) في دمشق سنة 593هـ، وفي معارضة ابن خروف نسخته بنسخة مشرقية.

ولقاء رابع استشكلتْه (ص 319) واستشكله العيوني (243/1)، إذ في نسخة فيض الله 2016 قيد فراغ فيه: «بلغت المقابلة بالأصل وهو بخط [أبي نصر][2] ... والقرطبي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - نقله من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ الزجاج -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فوافقه وصح»، فقالت: «لم أقف على قرطبي عُرف أنه نقل نسخته من نسخة الزجاج»، وقال العيوني: «وهذا غريب من الناسخ، فلا تعرف نسخة منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة، فضلًا أن تكون نسخة أبي نصر القرطبي... فكأنَّ الناسخ يقصد أنَّ نسخة أبي نصر أصلها القديم يعود إلى نسخة الزجاج».

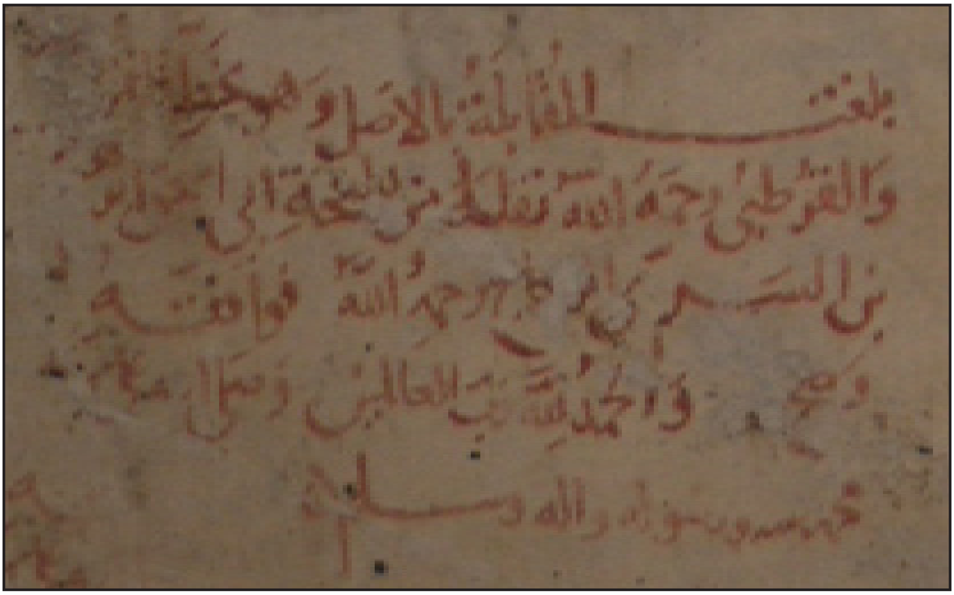
(8)
نسخة ميلانو

ترى أومبير أنَّ أهم ما وصلت إليه في بحثها كشف نسخة مكتبة الأمبروزيانا في ميلانو 56، وهي ترقى إلى المائة الخامسة تقديرًا، في رأي مَن عوَّلت عليه من المتخصصين

(1) في تاريخ الإسلام (بشار) 1065/12: «ونَسخ الكثير بخطه المغربي الحلو»، والأظهر أنَّ النسخة بخطه، وردد الأمر العيوني بين أنها بخطه وأنه مالكها. مقدمة الحواشي 221/1.

(2) غير واضح، وكذا قرأه العيوني.

(ص 337)، وفي رأي العيوني (214/1) أيضًا، والخط يشبه خطوط القيروان في هذا الزمن، كما تقول (ص 337).

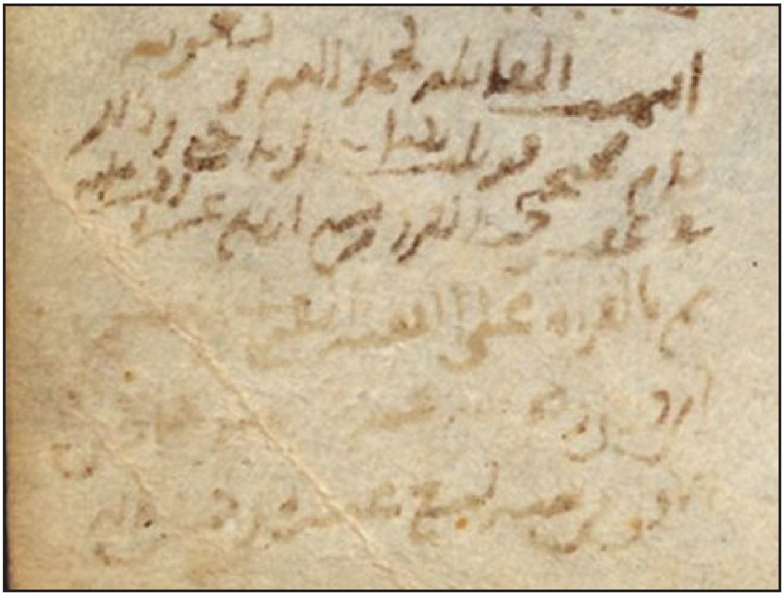


وأظهر سمات القدم فيها: (1) التجزئة (2) وقطع الكلمات بين سطرين (3) وترقيم الفصول بحساب الجُمَّل (وكأنَّه متأخر عن النسخة) (4) وأنَّه لا ترقيم للأوراق والكراسات (5) وأنَّه ليس فيها التعقيبة (6) وأنَّها كتبت على الرَّقِّ (ص 336).

وبقي في ميلانو منها جزآن التاسع والعاشر، فالتاسع ستون ورقة، والعاشر خمس وخمسون، وتقدر أومبير أنَّ مجملها اثنا عشر جزءًا، وقال العيوني: اثنا عشر أو ثلاثة عشر (214/1)، وقال جون درويل: أحد عشر[1]، وترى أنَّ في النسخة كتابتين، كتابة الناسخ الأول، وكتابة مقابل، فالناسخ لم يجعل في الهامش إلا قليلًا من التصحيحات، فكأنه لم يقابل النسخة فسَلِمت لرواية واحدة في الأصل (ص 337)، ثم جرت مقابلتها مرتين، وتردد فيها قيد بنحو: «ليس في كتاب أبي جعفر» أو «ليس في نسخة النحاس».

(1) كتاب سيبويه دراسة كوديكولوجية لنسخة كوفية؟ مجلة معهد المخطوطات العربية 1/63 (2019/5م) ص 268.

وفي ورقة 60 ظ من الجزء التاسع أي في آخره: «انتهت المقابلة بحمد الله وبعونه



بأم صحيحة قوبلت بكتاب الرباحي، وذلك في عقب[1] رجب الفرد من سنة أربع عشرة وخمسمائة[2]، ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ [... بن نصر...][3] في جمادى الأولى من سنة سبعة عشرة وخمسمائة».

وفي آخر الجزء العاشر: «بلغت المقابلة بحمد الله وعونه بأم صحيحة، بعض هذا الجزء بأم قوبلت بكتاب الرباحي، وبعضه بأم اتُّفق على صحتها، وبأم ثانية مثلها أيضًا في وقت واحد، ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن [نصر][4]... وضبط عنده كقراءته[5]، وهو الكتاب... أبي عبد الله، رَحِمَهُ ٱللَّهُ... وذلك...».

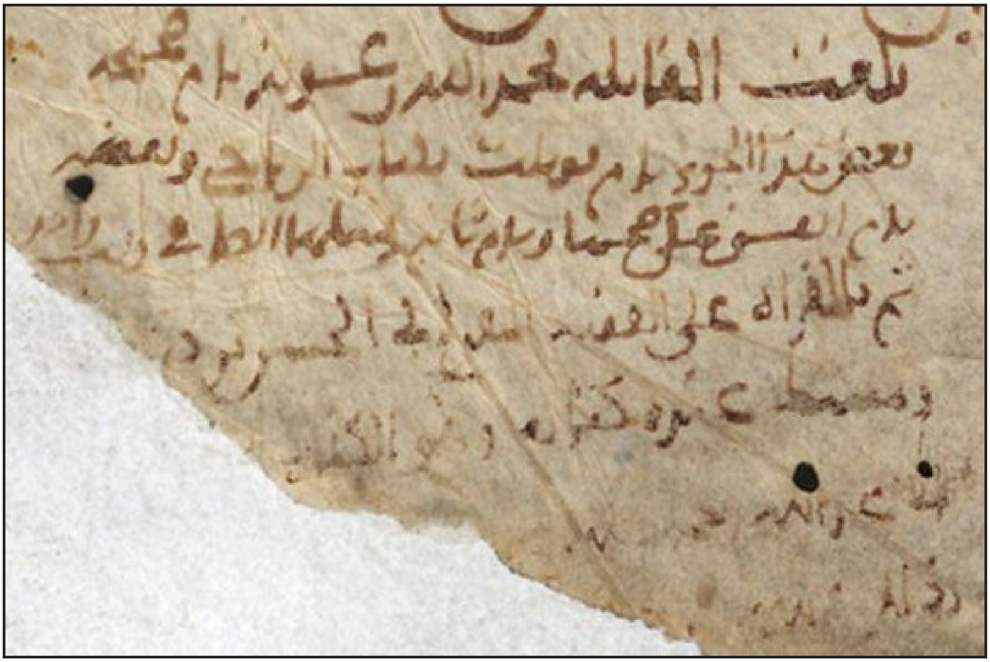
(1) قرأها العيوني (215/1): عقيب.

(2) قرأتها أومبير (ص 339): سبعمائة. وكيف تكون السبعمائة مقدمة على الخمسمائة، بل كيف يجتمعان في كلام كاتب واحد؟

(3) انمحى الخط فلا يكاد يقرأ، وما بين المعقوفين قراءة العيوني.

(4) غير واضح، وكذا قرأه العيوني.

(5) إلى هنا قراءة العيوني، وما بعده لم يثبته. ولم تورد أومبير هذا القيد الأخير في البحث، وقرأت بعضه في وصف النسخة في الملحق ص 384.



فالمقابلة بغير خط الناسخ كانت بنسخة مقابَلة بأصل الرباحي، وبنسخة ترجع إلى أصل النحاس، أي فوق هذه بدرجة، أي هما من رواية واحدة، وترى أومبير أنَّ المصحح لما وجد النسخة مخالِفة مخالَفة كبيرة لما بين يديه حاول أنَّ يردها إليه، أي إلى الرواية الشائعة، فكتب في الحواشي أو بين السطور أو ضرب على الأصل أو كتب عليه أو محا أو كتب في آخر الفصل أو أدرج ورقة (ص 339-341).

تقول أومبير: في جميع النسخ مدونة من الحواشي مدرجة في المتن، وهي ثابتة تقريبًا بمعزل عن الرواية، والمفترض أنَّها نشأت من كتاب المبرد، و في الفصول من 327 إلى 435 من نشرة درنبور - وهي الفصول المحفوظة في نسخة ميلانو - خمس حواش لأبي الحسن (درنبور 82/2 و86 و193 و218 و232) وثلاث لأبي عمر (82/2 و83 و86) وواحدة لأبي عثمان (189/2)، وفي نسخة ميلانو عشرٌ باسم أبي الحسن ولا علاقة لها إلا واحدة بالمدونة الشائعة (ص 346). ويجوز أن يكون أبو الحسن هذا أحمد بن نصر، فعلى الصفحة الأولى:

«الجزء التاسع من كتاب سيبويه في النحو[1] لأبي الحسن أحمد بن نصر».



ووجدتُ في مقابلات درنبور لهذا الجزء حاشية لأبي زيد 86/2 س14، وحاشية لأبي عبيدة 86/2 س12، فحاشية أبي زيد سقطت من نسخة ميلانو، وألحقت في هامش الورقة 10 بخط المصحح، وحاشية أبي عبيدة وُجدت في نسخة ميلانو، فهي إذن ثاني الحاشيتين

(1) «في النحو» لم يقرأه العيوني، وكأنه ظنه مزيدًا على النسخة.

الوحيدتين المدرجتين في المتن المشتركتين بين نسخة ميلانو والرواية الشائعة (ص 347). وفي نسخة ميلانو حاشيتان أخريان منسوبتان إلى أبي عبيدة مدرجتان في المتن بخط الناسخ وغير معروفتين في الرواية الغالبة، الورقة 35 والورقة 114ظ.

وتقول: إنَّ في النسخ الشائعة زيادات في الأمثلة والشواهد والتعليقات في أواخر الفصول، وأظهرت مقابلة الفصول العشرين الأولى في نسخة ميلانو بنشرة درنبور أنَّ أحد عشر فصلًا أقصر في نسخة ميلانو، وفيها ثلاثة فصول[1] وفقرة لم تنشر من قبل (ص 350 هامش 1).

ففي نشرة درنبور 75/2 س 9 وبولاق 79/2 س 4 وهارون 356/3 س 12: «ولو أضفت إلى عِثْيَر - وهو التراب - أو حِثْيَل لأجريته مُجرى حِمْيَري. وزعم يونس أن مُثَنًّى بمنزلة مِعْزَى ومُعْطَى».

وفي نسخة ميلانو ق 2 و س 16: «ولو أضفت إلى عِثْيَر وحِثْيَل لأجريته مُجرى حِمْيَري، وإنما ذكرنا حِثْيَل وعِثْيَر لتحرُّك الياء وأنه[2] إذا كان مكانها ياء ساكنة فربما حُذفت، ألا تراهم قالوا في هذيل: هُذَلي، وفي سُلَيْم سُلَمي، وليس أحد يقول في حِمْيَر إلا: حِمْيَري، وإنما ذكرنا هذا لتعلم أنَّ الياء إذا تحرَّكت كانوا أبعد من حذفها، وأنهم إنما يَجْسُرون في هذا الموضع على حذفها إذا كانت ساكنة. وزعم يونس أنَّ مُثَنًّى بمنزلة مِعْزى ومُعطى».

فما تحته خط ليس في المنشور من الكتاب، أقول: ومما يدل على أنَّه ليس حاشية مدرجة قوله في أوله: «وإنما ذكرنا».

وأوردت أمثلة أخرى (ص 352 - 359) تدل على امتياز النسخة، وأنَّها لا تشبه كل النسخ المعروفة الآن من الكتاب، وكان العيوني 214/1-216 قال: «نسخة نفيسة... وبسبب قدم النسخة تعاورت عليها الأيدي وزيد عليها بخط آخر، وغُيِّرت بعض الكلمات... وفيها

(1) لم تذكر هذه الفصول.

(2) في الترجمة العربية لكتاب أومبير: «وإنه» بكسر الهمزة، ولا أدري كيف هو في أصل كتابها.

فروق مهمة عن بقية النسخ، وعليها فروق أخرى، وفي متنها حواش عدة مميَّزة عن كلام سيبويه... وأبو الحسن أحمد بن نصر لم أعرفه، ولكنه من علماء القرن السادس، كما في القراءة عليه، ويغلب على ظني أنَّ النسخة أقدم منه، فهي بخط قديم، وأنها وقعت له فزاد فيها أمورًا، أهمها تكميل نواقصها، كآخر الجزء التاسع، وأول صفحة في الجزء العاشر بخط مغربي جميل نحيف، ولعله خطه، ومقابلة النسخة على نسخة الرباحي ونسخة النحاس وغيرهما... وهذا بخط آخر مشرقي غير جميل، ولعله خط من قرأ عليه النسخة».

أقول: إذا كان ما في صفحة العنوان جزءًا من النسخة وخطه عتيق كحالها، فلا يكون أحمد بن نصر هو صاحب القلم الثاني الداخل في النسخة بالزيادة والتبديل.

وحاولت أومبير أن تتبين سبب ذلك، فوجدت أنَّ في صدرها: «الجزء التاسع من كتاب سيبويه في النحو لأبي الحسن أحمد بن نصر»، فردَّت الأمر إليه، فهو صاحب الرواية، ووجدت في البغية للسيوطي: «أحمد بن نصر أبو الحسن المعروف بالمقوِّم، قال ياقوت: روى عنه أبو عمر الزاهد»[1]. وقال أبو الفضل في الهامش: «لم أجده في معجم الأدباء».

وهو سهو من السيوطي، لأنه نقل الترجمة من الصَّفَدي، إذ قال: «أحمد بن نصر أبو الحسن النحوي المعروف بالمقوِّم، روى عنه أبو عمر الزاهد في كتاب الياقوتة في غريب اللغة، كان حاضرًا في مجلسه حين أملاه»[2]، فالذي جرَّ ذكرَ ياقوت كتاب الياقوتة.

وإذا كان أبو عمر الزاهد (261 - 345هـ) يلقب بغلام ثعلب فأومبير تلمِّح إلى أنَّ هذه النسخة قد تكون رواية كوفية للكتاب، أو من طريق ثعلب (ص 196 و362 و367)، ولكنها تعلم أنَّه ما من دليل يدلُّ، ولا ظن راجح، في هذا الباب، إلا أنَّ هذه النسخة مخالفة لكل النسخ المعروفة من الكتاب، والنسخُ في الروايتين الشرقية والغربية ترجع إلى المبرد، فهذه رواية من غير طريقه، أو كما عبرت بأنَّ كتاب أبي الحسن أحمد بن نصر رواية «موازية

(1) بغية الوعاة 394/1.

(2) الوافي بالوفيات (جمعية المستشرقين) 214/8. ولم أدر كيف يكون المروي عنه حاضرًا في مجلس إملاء الراوي؟

لرواية المبرد، بحيث أفلتَ من التأثر بها، على ما يبدو» (ص 361).

وهذه النتيجة تكاد تكون صحيحة، وأمَّا التلميح إلى كوفية النسخة فلا شيء يدل عليه الآن، ذلك أنه مبنيٌّ على أنَّ أبا الحسن أحمد بن نصر في النسخة هو المترجَم في البغية، ولا دليل على ذلك، وذلك راجع إلى نهجٍ في تعرُّف الأعلام محصور في دائرة العلم المبحوث فيه، وهو هنا النحو، وإلى ظنٍّ في غير محله يجعل صاحب روايةٍ لكتابٍ في النحو لا بد أن يكون نحويًّا أو نحويًّا مشهورًا، وفي كتابها أمثلة على رواية غير النحويين للكتاب، كابن طلحة وإسماعيل القاضي، كما تنبهت (ص 204 و209 و268)، فيجب ألا نتقيد في البحث عن أحمد بن نصر بأنَّه نحوي ولا بأنَّه كوفي[1].

ولا يبدو صحيحًا ما ذهب إليه العيوني (216/1) من أنَّ أبا الحسن أحمد بن نصر من المائة السادسة بانيًا على قيد القراءة مرتين في قطعة ميلانو، لأن اسمه غير مقروء، ولكنه افترض أنَّه هو، ففي قيد المقابلة والقراءة الأول: «ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ [... بن نصر... في] جمادى الأولى»، وفي الثاني: « ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن [نصر]»، وما بين المعقوفين في المرتين غير مقروء لانمحائه في النسخة، وهو اقتراح من العيوني في قراءته.

(9)
مشروع جون درويل

ويبني جون درويل على ما أسسته أومبير، وينطلق في عمله من حيث انتهت، ويسلِّم بكل مقرَّراتها، وقد أفاد بحثه أنَّ قطعة ميلانو لها أختان، هما قطعتان من المخطوط نفسه، ففي الأرشيف الوطني في قازان في تتارستان ثمان وأربعون ورقة برقم 822/5/10، وقفت عليها أومبير سنة 2009م وعرَفت أنَّها جزء من النسخة، وفي سنة 2018م ذكر أومبيرتو بونجانينو Umberto Bongianino أنَّ في لندن ست ورقات منها لدى شركة برنارد

(1) كما هو مَبْنِيَ اقتراح تامر الجبالي مترجم مقال جون درويل ص 270 هامش 6.

كوارتش Bernard Quaritch برقم 11 في فهرس 3/2018.

ووصف جون درويل القطع الثلاث، وقرَّر أنَّها تبلغ الربع من النسخة، والجديد الذي زاده على دراسة أومبير لنص النسخة أنَّ فيها كتابتين على الأقل مشرقية ومغربية مع كتابة الناسخ الأول، تتضمنان روايتين مع الرواية التي انفردت النسخة بها (ص 265).



وعلى قطعة ميلانو ختم أوجينيو غريفيني Eugenio Griffini (1878-1925م) المستشرق الإيطالي[1]، فقال جون درويل: «ولا يُعرف بعد كيف حصل عليها؟ ومن أين؟» (ص 275)، ونَقل عن أنس خالدوف (1929–2001م) المستشرق الروسي - وهو دارس لقطعة قازان - أنَّه يظنُّ أنَّ قطعة ميلانو جاءت من صنعاء (ص 251).

(1) نبَّهني بدر الدين مختار (1988 -) الخبير في التاريخ الليبي على علاقة غريفيني بمخطوطات اليمن، ثم علاقته بأكبر مهرب للمخطوطات اليمنية إلى إيطاليا (يأتي ذكره في الحاشية التالية). ولغريفيني ترجمة في مجلة المجمع العلمي العربي 382/5، وتاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين 132، والمستشرقون 435/1، والأعلام 30/2. وقال صديقه توفيق إسكاريوس فيما نقلتْه مجلة مجمع دمشق عن جريدة المقطم: «ومن سنة 1911م إلى 1913م في أثناء حوادث (!) طرابلس الغرب عُيِّن سكرتيرًا لإدارة أركان الحرب ليرسم الخرائط الجغرافية، لمعرفته بأسماء المدن والقرى والأمكنة»، وألف كتابًا في اللهجة العامية الطرابلسية، وفي ترجمته أنَّه عمل ناظرًا للمكتبة الملكية في مصر، وبقي فيها إلى وفاته، وكان مقرَّبًا من الملك فؤاد الأول.

ويظهر أنَّ هذا صحيح، فقد قال المستشرق جويدي Ignazio (1844-1935م) في ترجمته: «كان تاجرٌ إيطاليٌّ[1] قد جمع في صنعاء اليمن مخطوطات عربية عديدة فباعها من خزانة الكتب في ميلانو الشهيرة أمبروزيانا، وكان ذلك بواسطة المرحوم غريفيني»[2]، وقال لويس شيخو (1859 - 1927م): «بلغه أنَّ أحد مواطنيه يتاجر في صنعاء يدعى يوسف كبروتي، فسافر إلى اليمن واجتمع به وساح في تلك البلاد، وباع من كبروتي عددًا من مخطوطاتها التي وصفها ثم أوصى بها لوطنه بعده». وإذ قد كان ختم غريفيني على النسخة فالظاهر أنَّها مما اشتراه من كابروتي ثم أهداه إلى المكتبة، لا مما اشترته المكتبة من كابروتي.

أفاد جون درويل في بحثه أنَّه يُعِدُّ نشرة لتلك النسخة بقطعها الثلاث، وأخبرني مشكورًا في رسالة مؤرخة في 2022/8/4م أنَّه يكاد ينجز النص ليُنشر في صورة ثلاثة أعمدة، في كل عمود رواية مما تضمَّنته النسخة، ويرجو أنَّ يرسِل النص إلى دار بريل في آخر السنة (2022م)، لينشر في مطلع السنة القادمة.

وأوصَى في البحث المعنون: «كتاب سيبويه بين أيدي المستشرقين والعرب» بمشاركة يوسف السناري والمنشور في 18 تموز 2019م في سلسلةٍ للنشر الرقمي لمعهد المخطوطات - أنَّ تُنشر أيضًا نسخة تشوروم منفردة، ونسخة ابن خروف منفردة، مع حواشيهما.

---

(1) جوسيبيِّ كابروتي (1862-1919م)، وينظر في ترجمته ونقله المخطوطات اليمنية إلى إيطاليا وأوربا تقرير للسفارة الألمانية في صنعاء سنة 2011م بعنوان: «مشروع رقمنة المخطوطات اليمنية»، وفيه ص 20: أنَّه جمع في «أكثر من 34 سنة ما يقارب 1600 مخطوطة، بيعت سنة 1909م إلى مكتبة أمبروزيانا في ميلانو بوساطة عضو مجلس الشيوخ لوكا بلترامي، وقد أهدى بعد 5 سنوات 180 مخطوطة أخرى إلى مكتبة أمبروزيانا، وبهذا العدد الإجمالي 1792 تحتوي أمبروزيانا على أكبر وأميز مجموعة من المخطوطات اليمنية في أوروبا»، وينقل عز الدين عناية (1966م -) الباحث التونسي في بحث منشور في موقع «الملتقى الفكري للإبداع» سنة 2016م بعنوان: «المخطوطات العربية في المكتبات الإيطالية» عن مؤلفة كتاب: فهرسة المخطوطات العربية في المكتبات الإيطالية: «وصول جوسيبي كابروتي إلى مدينة الحديدة كان سنة 1885م، ثم استقر في صنعاء، ومكث في اليمن ما يزيد على ثلاثة عقود... [و] شحن ما يقارب ستين صندوقًا من المخطوطات حوت ما يربو على 1800 مخطوط... [وفي] سنة 1909م كانت 1610 منها في مكتبة أمبروزيانا، أضيف إليها سنة 1914م 250 مخطوطًا بواسطة السيناتور لوكا بلترامي، فكان المجموع 2040».

(2) مجلة المجمع العلمي العربي 382/5.

(10)

النسخ بين أومبير والعيوني

لا شك أنَّ التصدِّي لدراسة عشرات من مخطوطات كتاب سيبويه عمل كبير، فيه شجاعة وهمَّة ودأب، يوصف بهذا عمل جونفييف أومبير، وقد أرادت أن تستنبط سيرة أو تاريخًا للكتاب، ويوصف به عمل سليمان العيوني، وقد أراد أنَّ يستخرج الحواشي المعلقة على متن الكتاب، واشتركا في دراسة المخطوطات وخصائصها ورواياتها، بغير أن يطلع أحدهما على عمل الآخر، فوصلا إلى نتائج متقاربة، وفي أحيان متطابقة، وإن كانت أومبير سابقة بكثير في العمر وفي الزمن، وقد أنجزتْ عملها قبل عصر التصوير الرقمي وسهولة الوصول إلى المخطوطات كما هو اليوم، وقد اختلفا في الهدف والمنهج وفي التكوين العلمي، كما لا يخفى.

وعجمة المؤلفة ساقتها إلى أفهام غير صحيحة، وسلف من ذلك فهمها وفهم درنبور «على الوجه» أنَّه وجه الورقة، والمراد وجه السياق والترتيب، وفهمت «موشَّحةً بتوقيعهما» على أنَّه من الموشح الذي هو نوع من النظم الفني (ص 200)، وفهمت التهذيب على أنَّه تذهيب من الذهب (ص 189)، وأرَّخت وفاة أبي جعفر الطبري أحمد بن رستم بسنة 310هـ (ص 325)، وهذه وفاة أبي جعفر المفسر، وأمَّا هذا ففي سنة 304هـ.

وهذا جدول بالنسخ ورموزها عند العيوني وأومبير، وقد رمزتْ بـ (V) لما لم تطلع عليه، ولم تطلع من نسخة صنعاء إلا على قطعتين، في الجامع الكبير برقم 170 نحو، رمزت إليهما بـ (D1)، وهما الجزآن الرابع والثامن، واطلع العيوني على الأول مع هذين، ورمز إلى النسخة كلها بـ (م 2). ويرى العيوني (219/1) أنَّ تأريخها بسنة 432هـ لا يصح، لأنَّ الناسخ كتب: اثنتين وثلاثين، ثم أضيف بخط مغاير: وأربعمائة، ويرجح أنَّ الصواب: وثلاثمائة، فإن صحَّ هذا تكن أقدم بقليل من نسخة القاهرة «139 نحو» القسم الثاني منها المظنون أنَّها أقدم النسخ.

المكتبة/المكان	الرقم	العيوني	الصفحة	أومبير	الصفحة
تشوروم	2565 - 2562	ش	209	Ç2	412
إسماعيل أفندي	634	ش 1	210	Çj	519
باريس	3987	ش 2	211	Ça	490
الفاتح	5062	ش 3	212	Çb	495
بشير آغا	609	ش 4	213	Ç1	528
الحميدية	1327	ش 5	213	Çm	530
أمبروزيانا	56	م 1	214	A1	381
صنعاء	170 نحو	م 2	217	D1	394
شهيد علي	2498	م 5	219	S2	478
باريس	5068	ح 1	221	G2	432
باريس	5280	ح 2	226	L2	456
عارف حكمت	163	ح 3	227	V9	378
يني جامع	1106	ح 6	228	J2	448
جار الله	1963	ح 7	230	N2	463
لاله لي	3484	ح 8	232	De	552
يني جامع	1105	ح 10	233	I2	441
باريس	6499	ابن خروف	235	E2	422
كوبريلي	1500	ابن دادي	239	T2	482
كوتاهيه	1484	المرادي	241	V2	378
فيض الله	2016	الموصلي	242	A2	405
الأسكوريال	1	ابن يبقى	244	O2	466
مشهد	a3869–a3897	العَبْدري	247	V4	378
شهيد علي	2499	المَيُورْقي	253	P2	469

يني جامع	1103				
جار الله	1964	العابدي	254	Q2	472
يني جامع	1104				
بشير آغا	610	الساسي[1]	255	A3	554
مراد ملا	1717	السعدي	256	K2	453
شهيد علي	2467	القرشي	257	_[2]	-
الحمزاوية	48	الخزرجي	258	F2	428
نورعثمانية	4625	نورعثمانية 4625	259	Dd	549 [3]
نورعثمانية	4627	نورعثمانية 4627	260	Çf	536
أياصوفيا	4573	أياصوفيا 4573	261	Çd	501
فيض الله	2015	فيض الله 2015	262	-	85 [4]
كوبريلي	309	أحمد باشا	263	A4	378 [5]

(1) كذا، وقرأتْه أومبير: البياسي والعباسي، وهو البيَّاسي كما في التكملة لكتاب الصلة (بشار) 87/4 رقم 3217، والذيل والتكملة (بشار) 26/2 رقم 56، وبغية الوعاة 582/1 رقم 1221.

(2) أهملتْها، أظن لِمَا كتب عليها غلطًا من أنها شرح السيرافي. نسخت في 645هـ في البصرة، الجزء الثاني من 3 أجزاء.

(3) الرقم عندها 4525، وهو خطأ، لا أدري من الأصل أم من الترجمة. وقرأتِ التاريخ: 1134هـ، وقرأه العيوني: 1304هـ.

(4) أهملتْها في الفهرس، وذكرتْها في صلب الدراسة، وأرختها بالمائة الحادية عشرة، وفي قيد الفراغ: 981هـ أو 781هـ لاحتمال القراءة تسع أو سبع، كما قال العيوني.

(5) أهملتْها وصنفتْها في النسخ المتأخرة والمعيبة جدًّا! وقال العيوني: «وعلى النسخة حواش قديمة في أثناء المتن معزوَّة ومميزة عن كلام سيبويه، قلما تكون في النسخ الأخرى».

الحميدية	1326	بايزيد	264	D2	418
أوقاف بغداد	1350	أوقاف بغداد	265	V10	378[1]
الحمزاوية	82	الحمزاوية	267	F2	428[2]
أوقاف القاهرة	4142	السيدة زينب	268	-	-

(11)

كلمة في الترجمة

وقد أحسن الأستاذ مراد تَدْغوت بترجمة هذا الكتاب، وبذل فيه جهدًا كبيرًا، فهو كتاب صعب كصعوبة كتاب سيبويه، وفيه حشدٌ كبير من النصوص والمصطلحات والأعلام والرموز والمصادر والمخطوطات والفهارس، فنَقْلُه إلى العربية عملٌ كبير، ويدٌ كريمة له وللمعهد، وإن تأخَّرت هذا الزمن الطويل.

ومن مزايا نشرة ترجمة الكتاب أنَّها جاءت بحرف أنيق وتنسيق طباعي جميل، وكادت تخلو من الأخطاء الطباعية[3]، وضُبط على الصواب في أكثره، ووجدته لم يضبط باء «الرباحي» مع كثرة وروده إلا في ص 324. وقد وقع خطأ في آية: (يا ليتنا نُرَدُّ)، ضبطها: (نُرَدَّ) بفتح الدال، مع أنَّه أشار إلى خطأ المؤلفة في ضبطها الفعل مبنيًّا للفاعل.

لكن اللغة التي تُرجم بها الكتاب هي ما نسميه اللغة (العَرَنْجِيَّة) تبعًا للترجمان أحمد الغامدي[4]، وهي ما يقال له: الترجمة الحرفية، فلا يُقابَل أسلوب بأسلوب، واستعمال

(1) هي نسخة البكاء، وقال 10/1: «برقم 1351 كتبت سنة 1132هـ»، ورقمها عند العيوني: 1350، وتاريخها: 1137هـ، وقال جون درويل: إن أومبير أرختها في 1204هـ.

(2) صُوِّر لأومبير من المكتبة الحمزاوية أحدُ جزئي النسخة 82 والنسخة 48، فوصفتهما على أنهما نسخة واحدة.

(3) ما وجدته من أخطاء الطباعة: ص 115 في أول الفقرة الأخيرة كلمة زائدة، وص 147: لات تعمل = لات لا تعمل، وص 235: عبد الله = أبو عبد الله.

(4) له كتاب بهذا الاسم، ولي تعليق عليه وتعريف به منشور على الشبكة.

باستعمال، ولكن تُتَّبع أساليب اللغة المترجَم منها وتراكيبها ومجازاتها، فتكون في كثير من الأحيان غير مفهومة، أو مخلَّةً بقوانين العربية، أو ركيكة مطوَّلة. وسأذكر أمثلة في الجدول الآتي. ولا شك أنَّه أصاب في كثير مما ترجم، وأتى بالمقابلات العربية على وجهها.

ويعيب الترجمة أيضًا تدخُّل المترجم في الأصل ليجعله على ما يريد هو، والقارئ يطلب الكتاب كما كتبه مؤلفه بأفكاره واختياره ومواقفه وعصره، لا كما يريد المترجم، ومن أمثلة ذلك في أول الكتاب حيث قول المؤلفة: «في آخر القرن الماضي»، فالتزم المترجم بتغييره إلى ما يناسب زمننا، فجعله هنا: «في آخر القرن [ما قبل] الماضي»، وزمن تأليف الكتاب معلوم، والناس تحقق وتترجم كتبًا من عصور بعيدة، ولو بُدِّلت كل التواريخ على ما يلائم زمن التحقيق أو الترجمة لتحوَّلت الكتب إلى مسخٍ لا يدلُّ على مراد المؤلف وعصره. ومثل هذا تسميتها الأندلس بأسبانيا، وإطلاقها الغرب على غرب بلاد المسلمين، يجب أن يبقى كما قالت، حتى قولها «القرآن» بلا وصف «الكريم». وللمترجم أن يوضح في الهامش أو المقدمة، وأمَّا النص فنص المؤلف لا نص المترجم(1).

ومن ذلك العنوان الذي وضعه للكتاب: «كتاب سيبويه: طرق الرواية وتقاليد النقل»، وهذا عنوان أقرب إلى الأساليب التي يقصد بها التسويق والإغراء، ولم تقل المؤلفة ذلك، ولم تقل إلا: «طرق رواية كتاب سيبويه» أو «طرق نقل كتاب سيبويه»:

Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi

وقد ضخَّم حجمَ الكتاب إيرادُ المترجم للمصطلحات باللغة الفرنسية في متن الكتاب في كل مرة، فكثرت كثرة مفرطة وكان يغني عن ذلك الفهرس الذي في آخر الكتاب، فقد بُني على اللفظ العربي، فيستطيع من أراد أن يجد المقابل الفرنسي له.

ولا بد في ختام هذه الكلمة من شكر الأستاذ وليد مختار صاحب مكتبة الوليد في طرابلس إذ أحضرني الكتابين، والأستاذ أسامة شيراني، انتفعت بقناته على التليكرام

(1) وانظر نَقْله من فهرسة ابن خير ما لم تنقله المؤلفة في الصفحات 277-280.

وفيها كثير من نسخ الكتاب المخطوطة، ثم تفضَّل عليَّ بنسخة مما ليس منشورًا، وبدراسة له ليست منشورة أيضًا، وللأساتذة مراد تدغوت وتامر الجبالي ويوسف السناري والدكتور جون درويل والدكتور فيصل الحفيان، تفضلوا بإجابة رسائلي، وأفادوني إفادات جليلة.

طرابلس (18 صفر 1444هـ) 2022/9/14م

❋❋❋

في هذا الجدول جلُّ ما وجدت من لغة الترجمة بغير استقصاء، ولا يدخل فيه قسم وصف المخطوطات (ص 381 – 557)، ولا الفهارس (ص 561 609–)، فلم أقرأ ذلك بإمعان.

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
34	9	مضطرد	مطَّرد		
37	3	وإن أنسى	وإن أنس		
52	2	متفقون على أن عام 180هـ تاريخًا لوفاته	متفقون على عام 180هـ تاريخًا لوفاته		
58	19	وأثبتُّه أبو بشر	وأثبتُه أبو بشر		
68	4	للمؤلفين الأقدم	للمؤلفين الأقادم		
71	20			هو الوحيد من معاصري سيبويه الذي لا يدعي أن هذا الأخير روى عنه	
77	هـ2	باهضة	باهظة		
80	1	حيث ستًّا وثلاثين	حيث ست وثلاثون		

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
86	9	المخطوطات الأقدم	المخطوطات القُدَم		
89	8			كان مسؤولا على خطبة الجمعة	وص 207 س15
100	هـ2	مدى تقاربهم	مدى تقاربهما		
102	4و5	مررت برجل منطلقٍ زيدٍ وأخوه	مررت برجل منطلقٍ زيدٌ		
103	1			وغالبًا ما كانت متاحة (تريد: كافية أو مُغْنية)	
103	أخير	بما في ذلك تلكما النسختان	تانك النسختان	بما في ذلك	
104	2	يبدو الخلاف بينهما كبير	كبيرًا		
105	17	أصول روايتهم	روايتهما		
106	هـ1	سبق وتحدثت	سبق أن تحدثت		
107	8			هذا الأخير	
114	15	في المدن العثمانية القاهرة وإستانبول	في المدينتين العثمانيتين		
117	14	النُّسَخ الأقدم	النُّسَخ القُدَم		
119	8	النسخ الأفضل	النُّسَخ الفُضَل		
119	هـ3	قد يكونوا	قد يكونون		
126	10	لولاه هو	لولا هو		

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
127	14	إنما تركتُ	إنما تركتَ		
129	أخير	لم يَعُدّْ	لم يَعُدَّ		وص 202 هامش 1
130	6	وردتْ العنونة	وردتِ العنونة		
130 و131	أخيرة			كما أن إدراك الصعوبة الموضوعية التي يمثلها في رأيي التقسيم المنطقي للمادة المعالجة من خلال الشكل المرهق الذي اعتمده سيبويه لعنونة فصوله تبدو أنها قليلة الاستخدام في الممارسة العملية	
135	17	بتوالي السنون	بتوالي السنين		
137	2وه1	باضطراد	باطِّراد		وص 297 س 3 ، وص298 هامش 3، وص 338 س 12
138	11			ومن جهتي في ما يتعلق بمسألة ما إذا كان سيبويه قد حرص على ذكر أسماء شعراء شواهده بانتظام أم لا؟	

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
139	3	يَنشد	يُنشد		
144	13	من عندياته	من عند نفسه		
144	17	في الفصول الحادية والعشرين	في الأحد والعشرين فصلا		
147	7	ولا تُمَكَّن	ولا تَمَكَّنُ		
150	1و2	ما لا تعمُّد لا تعمُّده	ما لا تَعَمَّد لا تَعَمَّدُه		
157	1	مُصَلَّحة	مُصْلَحة		وص 159 و170. ويشبهه: مُعَلَّم ومُعْلَم، غير أن المخفف أفصح هنا وليس خطأ
173	12	أول جدول لأصل المتملكون	المتملكين		
177	6			هواية عبد الله بن هاني في جمع الكتب	
178	1			لقي المبرد وقابله	
179	2 و5	وجدنا حواشٍ	حواشيَ	كان يتوفر أو يمتلك	
192	2 و3	نبحث... على	نبحث... عن		
204	15	كان أقدمُ مؤلف	كان أقدمَ مؤلف		

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
214	9	عَشْرة	عَشَرة		
215	14	الجدار	الحائط		ترجمها، وهي تريد اللفظ الذي في أول الكتاب
238	3	في آخرَ ترجمة	في آخرِ ترجمة		
239	7	لإحدَيْهما	لإحداهما		ظنه مثنى، وهو مفرد مقصور
240	11	وأبو نصر	وأبي نصر		
240	أخير	طالما يقدِّم	ما دام يقدِّم		
241	6	وكذلك أبا علي	وكذلك أبو علي		
241	13	لم تُصدِّق على هذه الصيغة أي نسخة	لم توافق هذه الصيغة أي نسخة		
251	5	يَضِنُّ	يَضَنُّ		
262	12 و18			في شكل بيضاوي بطريقة بيضاوية	سياق الكلام يقتضي: مضمر ومضمرة، ولا أدري كيف الأصل؟ ومن الواضح أنها ترجمة حرفية

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
263	7			محرر القُبَّعة الأولى	السياق يقتضي: الجزء الأول
271	1و2			لم نكن نتوفر على أي معطى يدفعنا للافتراض أنه يمتلك (حصل عليها من طرف ثالث أو أعدها بنفسه) نسخة نفيسة	الأقواس في الأصل
272	16	لقي ثعلب والمبرد	لقي ثعلبًا		
275	9	وصل إلى الرباحي	نُقل عن الرباحي		
282	9			خطوة المصحفي	المراد: عمل المصحفي
282	هـ3			ما يدل على أننا أمام عَلَم	
285	4	فإن هذه النُّسَخ نفسُها	نفسَها		
299	هـ 2	الحَبوس	الحُبوس		
305	هـ 2	والميمري	والميمني		
310	7	الشَّلَّوِبين	الشَّلَوْبين		
315	9	مزدوَجة	مزدوِجة		
320	أخير	هي الأقدم	هي القُدْمى		

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
329	هـ			أن يتوقفوا... عن إقصاء في الحركة نفسها حواشي المدونة الأصلية	
331	16	ذلك أن هي أفضل نسخة	أنها		
339	14	ووَجَد به فروقٌ	فروقًا		
341	1	المقاطع الأطول	المقاطع الأطاول		
341	2	السَّقَط	السَّقْط		
349	5	ويُلزم	ويَلزم		
352	14	إحرنجام وإشهيباب	احرنجام واشهيباب		
367	4	ثلاث وسائط	ثلاثة وسائط		
367	5			ولأن النص أيضًا لم يستخدم	السياق يقتضي: لم يُبدَّل
370	7	ولقي أيضًا على أقل تقدير أخ أبي العباس	أخا أبي العباس		وما استعمله جائز رديء
375	7	فهي ليست حواشٍ	حواشيَ		
377	16	المحصية	المُحْصَاة		
377	18	ينضاف	يضاف		
614	25	ميمان	الميمني		

المراجع المطبوعة

1 - الآداب العربية في القرن التاسع عشر. لويس شيخو. مطبعة الآباء اليسوعيين. بيروت. 1908م.

2 - ابن طلحة اليابُري ومختصره في أصول الدين. محمد الطبراني. الرابطة المحمدية للعلماء. الرباط. 2013م.

3 - أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض. المَقَّري. تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. 1939م.

4 - الاستطلاعات الباريسية. محمد بن عثمان السنوسي. تونس. 1309هـ.

5 - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني. تحقيق عبد المجيد دياب. مركز الملك فيصل. الرياض. 1986م.

6 - الأعلام. الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. ط 15. 2002م.

7 - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. إدوارد فنديك. مطبعة التأليف (الهلال). القاهرة. 1896م.

8 - إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية. القاهرة. 1950-1955م.

9 - الانتصار لسيبويه على المبرد. أبو العباس بن ولَّاد. تحقيق زهير سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1996م.

10 - البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. مطبعة السعادة. القاهرة. 1328هـ.

11 - بغية الوعاة. السيوطي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة. 1965م.

12 - تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين. لويس شيخو. مطبعة الآباء اليسوعيين. بيروت. 1926م.

13 - تاريخ الإسلام. الذهبي. تحقيق بشار عواد. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 2003م.

14 - تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي. تحقيق بشـــار معروف. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 2001م.

15 - التذييل والتكميل. أبو حيان الأندلسي. تحقيق حســـن هنـــداوي. دار القلم. دمشق. ودار كنوز إشبيليا. الرياض. 1998م-2018م.

16 - التعليقة على كتاب ســـيبويه. أبو علي الفارسي. تحقيق عوض القوزي. الرياض. 1990-1996م.

17 - التكملة لكتاب الصلة. ابن الأبَّار. تحقيق بشـــار عواد. دار الغرب الإســـلامي. تونس. 2011م.

18 - حواشي كتاب ســـيبويه. ســـليمان العيوني. دار طيبة الخضراء. مكة المكرمة. 2021م.

19 - دار الكتب المصرية: تاريخها وتطورها. أيمن فؤاد ســـيد. أوراق شرقية. بيروت. 1996م.

20 - دليل الأعارب إلى الكتب وفن المكاتب. أســـعد داغـــر. مطبعة صادر ريحاني. بيروت. 1947م.

21 - الذيل والتكملة لكتـــابَي الموصول والصلة. المراكشي. تحقيق إحســـان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد. دار الغرب الإسلامي. تونس. 2012م.

22 - شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون. دار هجر. القاهرة. 1990م.

23 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه. خالد عبد الكريم جمعة. الدار الشرقية. القاهرة. ط2. 1989م.

24 - طبقات النحويين واللغويين. الزُّبيدي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ط3. 1984م.

25 - كتاب سيبويه. تحقيق درنبور. باريس. 1881-1889م.

26 - كتاب سيبويه. تحقيق كبير الدين أحمد. كلكتا. 1887م.

27 - كتاب سيبويه. بولاق. القاهرة. 1316-1317هـ.

28 - كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط3. 1988م.

29 - كتاب سيبويه. تحقيق محمد كاظم البكاء. زين الحقوقية. بيروت. 2015م.

30 - كتاب سيبويه: طرق الرواية وتقاليد النقل. جونفييف أومبير. ترجمة مراد تدغوت. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. 2021م.

31 - كتاب سيبويه بين أيدي المستشرقين والعرب. جون درويل ويوسف السنَّاري. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. سلسلة النشر الرقمي. 2019/7م.

32 - كتاب سيبويه: دراسة كوديكولوجية لنسخة كوفية؟ جون درويل. ترجمة تامر الجبالي. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. 1/63 (2019م).

33 - الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية. جونفييف أومبير. ترجمة محمد مفتاح ومؤنس مفتاح. مجلة معهد المخطوطات العربية 2/59 (2015م).

34 - مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 5، الجزء 8 و9، آب وأيلول 1925م.

35 - المخطوط العربي والهوية الحضارية، ندوة من تنظيم مركز سوس للحضارة والتنمية. جامعة ابن زُهْر في أكادير. تنسيق عبد الواحد جهداني ورشيد كناني. 2017م.